محمد وشرلمان : إعادة نظر (*)

لروبرت س . لوپز

ليس غرضى أن أعارض النتائج التى وصل إليها بيرن فى صميمها ، ومهما بلغ الخلاف فى التفصيلات ومدى النتائج المترتبة فان كتاب بيرن «محمد وشرلمان» وكذلك مؤلف دوبش « الأسس » قد أعانا المؤرخين على أن يدركوا أن التقسيم المأثور للتاريخ إلى عصور تقسيم خاطىء : فالغزوات الجرمانية لم تبدأ عصراً جديداً ، أما الغزوات العربية فانها بدأت عصراً جديداً بالفعل(١) .

وليس من شك فى أن هذا صحيح فيما يتعلق بتاريخ الثقافة ، وقد سبق الاندفاع القوى للجرمان تغلغل طويل ، وأعقبه اندماج تام بين الغزاة والشعوب المغلوبة إذ كان اتباع الاريك وتيودوريك وكاوفيس راغبين عن تحطيم الوحدة المعنوية للامبراطورية الغربية وعاجزين عن القضاء عليها وعلى علاقاتها بالشرق ، وكل ماقاموا به هو أنهم عبروا تعبيراً سياسياً عن النزعات المحلية الخاصة التى كانت قد بدأت تسرى كالشقوق فى سطح بناء الامبراطورية العتيق دون أن تحطم أسسه العميقة ، وظلت اللغة اللاتينية والأدب اللاتينى على شدة تأثرهما

(*) Lopez, R.S., Mohammed and Charlemagne, A Revision — Speculum (1943) XVII.

(١) بالنظر إلى ضيق المجال فاننا سنقتصر فى إيراد المصادر على بعض المراجع الضرورية . وسأعود إلى تناول موضوع هذا المقال فى كتيب مستقل أقوم الآن بتحضيره وهو : State monopolies, public corporations & sovereign prerogatives in the Roman and Byzantine Empires. ومراجع هذا البحث أكثر من أن تحصى هنا ، وثمة عرض موجز لأهم المؤلفات فى مقال H.S. Moss, The Economic Consequences of the Barbarian Invasions, فى مجلة The Economic Historic Review, VII (1936-37), 209-217 ; ولست أتفق معه دائماً فى أحكامه . ويضاف إلى ذلك نقد Paulova لبعض المؤلفات المكتوبة باللغات الصقلبية L'Islam et la Civilisation méditerranéenne القسم الفلسفى والتاريخى ١٩٣٣ ، الفصل الثانى Vestnik Kraloské Česke Společnosti Navk, ومن المؤلفات الحديثة أنظر G.I. Bratianu, Une nouvelle histoire de l'Europe au Moyen-Age, فى مجلة Revue Belge de Philologie et d'Histoire, XVIII (1939,) 252 - 266 وكذلك P. Lambrechts, Les thèses de Henri Pirenne فى مجلة Byzantion, XIV (1939), 513-536

بالبرابرة ووطأة الغزاة الأجلاف قائمين كأساس مشترك للثقافة الأوروبية ، وأعظم أعمال العالم الوسيط المتأثر بالجرمان وهى الكنيسة والامبراطورية كان إما تراثاً خلفته النظم الرومانية أو تقليداً لها ، وما أن استعادت أوروبا قدرتها على القيام بانتاج عظيم مبتكر حتى كانت الشعوب الرومانية فى المقدمة ، وأتى النسيان على القصائد الجرمانية القديمة Niebelungennot والأبنية الخشبية الجرمانية وحل محلها طراز العمارة الرومانى الوسيط والطراز الفرنسى (القوطى) والكوميديا الالهية الإيطالية .

ومن ناحية أخرى فانه حيثما حل العرب بأرض رومانية (إذا استثنينا أسبانيا وصقلية وهما مركزان أماميان لم يحتفظ العرب بهما إلا زمناً وجيزاً) نجد أنهم اقتلعوا الجذور الكلاسيكية منها إلى الأبد ، واندلعت ثورة بطيئة اكتسحت جماهير الشعب فى سوريا ومصر وشمال أفريقية فانضوت تحت لواء حضارة جديدة وأصبحت لغتها ودينها (وهما خير ما يعبر عن روح الشعب) لغة الفاتحين ودينهم .

ولم تقم عمارة رومانية وسيطة عربية ، أو سلطة امبراطورية عربية(١) . وإذا حدث تقليد فانه كان مزيجاً مبتكراً من ثقافات ثلاث وهى الأغريقية الرومانية والفارسية والسامية .

إلا أن بيرن ودوبش لم يهتما بالعلاقات الثقافية قدر اهتمامهما بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية ، ولن أتعرض هنا لآراء دوبش ولكن يكفى أن أشير إلى ان نظريته لا يمكن إغفالها من حيث هى عنصر من العناصر اللازمة لفهم العصور الوسطى الأولى ، ولكن مصادر بحثه والمعلومات المستقاة منها كانت قليلة غير مقطوع بها ولا تبرر الاستنتاجات بعيدة المدى التى قال بها كثير من أتباع دوبش . فهل تعتمد نظرية بيرن الاقتصادية على أسس أمتن ؟ لابد أن تعترينا الدهشة فى بداية الأمر « لهذه الأشياء الأربعة التى زالت » والتى أشار

---

(١) أنظر T.W. Arnold فى كتابه The Caliphate (Oxford, 1924) الفصل الأول فى الخصائص الأولى للدولة العربية .

إليها بيرن باعتبارها أعراضاً لتفكك الوحدة الاقتصادية لبلاد البحر المتوسط بعد الفتوح العربية .

فالبردى وأقمشة الترف الشرقية والتوابل والعملة الذهبية تقلصت كلها تدريجاً ، واقتصرت على الجزء الشرقى من البحر المتوسط ، وتخلت أوروبا تماماً عن استعمالها على وجه التقريب فى عهد الأسرة الشرلمانية . أما مصادر بيرن ومعلوماته المستقاة فهى تبعث على الدهشة .

ولكن يبدو عند الفحص عن كثب أن هذه الأشياء الزائلة الأربعة لم تكن معاصرة لتقدم الفتوح العربيـة ولم تكن معاصرة بعضها لبعض . وفى الواقع لا يصح الكلام عن أشياء زائلة ، فالبردى كان لايصنع إلا فى مصر التى فتحها العرب بين ٦٣٩ و٦٤١ ، ولم يكف الديوان الميروفينجى عن استخدام البردى فى وثائقه الرسمية إلا ٦٩٢ ، واستمرت دول أخرى فى العالم المسيحى فى استخدام البردى بعد ذلك بعدة قرون مما سنوضحه فيما بعد . أما العملة الذهبية فقد توقف ضربها فى فرنسا فى النصف الثانى من القرن الثامن ، وفى إيطاليا توقف ضربها فجاءة فى سنة ٨٠٠ وهى سنة لا أهميـة لها فى تاريخ الخلافة وإن تكن لها أهمية كبيرة فى تاريخ أوروبا . ويضاف إلى ذلك أن العملة الذهبية قد عادت فى عهد لويس التقى ، واحتفظ الذهب بمكانته الهامة كوسيلة من وسائل التبادل فى إيطاليا وانجلتره على الأقل ، وذلك فى صورة العملات الأجنبيـة أو المقلدة والتبر والسبائك . وأثبت العالم البلجيكى ساب حديثاً أنه كان لايزال هنـاك تيار من واردات الأقمشة الشرقيـة فى خلال القرنين التاسع والعاشر . هذا وإن تكن دراسته لا تشمل تجارة التوابل بصفة خاصة إلا أننـا نجد فى إشاراته العرضية إليها مايحملنا على استخلاص نتيجة مماثلة بشأنها(١) .

---

(١) E. Sabbe, "L'importation des tissus orientaux en Europe occidentale au haut moyen-âge" Revue Belge de Philologie et d'Histoire, XIV (1935), 811-848, 1261-88 وأنظر أيضاً F.L. Ganshof, "Note sur les ports de Provence du VIIIe au Xe siècle Revue Historique (1938) فى مجلة ص ٢٩ وما بعدها . وكذلك A. Sapori, "Il commercio internationale nel Medioevo" Archivio di Studi Corporativi, III (1938) فى : ص ٤ — ٧ من المستخرج أما الاعتراضات التى وجهها Lambrechts فى أقواله المذكورة فانها لا تؤثر بصفة جوهرية فى بحث Sabbe .

وفى مثل هذه الظروف يبدو من الصعب القول بنظرية (الكارثة) واعتبار الفتوح العربية سبباً فى انقلاب فجائى فى التجارة الدولية ، ومثل هذا الانقلاب كان يتحتم أن يفضى بدوره إلى ثورات داخلية اقتصادية واجتماعية شاملة ، وبعبارة أخرى لم يكن هناك تغييرات فجائية كنتيجة مباشرة للفتوح العربية ، ولم يقض على التجارة الدولية بضربة واحدة ، ولم يقم الاقتصاد المغلق فى التو والحال فى البلاد الواقعة خارج دائرة الفتوح الإسلامية ، ولكن النزعات الحديثة أخذت تتوطد تدريجاً فى اقتصاديات العالم الغربى ، ويجب الربط بين هذه النزعات وبين الظروف القائمة فى العالم العربى أو العالم البيزنطى لأن أى اضطراب فى تموين الغرب بالسلع الشرقية يحتمل أن ينشأ من الحوادث التى تقع فى بعض أنحاء الشرق .

وإذا أدخلنا فى حسابنا بعض الظروف التى أغفلها بيرن وأتباعه فان ذلك يهيء لنا أول مايهدينا : ذلك أن ثلاثاً من السلع « الزائلة » وهى العملة الذهبية والأقمشة الفاخرة والبردى كانت احتكارات للدولة ، وخضع بيعها لقيود خاصة منذ عهد الامبراطورية الرومانية ولابد من الماما موجزة بهذه القيود لفهم المشكلة من كافة نواحيها .

فالعملة كانت ولا تزال احتكاراً عاماً فى كافة الدول المتحضرة تقريباً . ويرجع هذا أساساً إلى سببين أولهما أن إصدار هذا الرمز المحسوس الشائع المعبر عن الثروة كان يجب أن يكون من اختصاص السلطة الحاكمة ، وثانيهما أن إشراف الدولة اعتبر خير وسيلة تكسب بها أخطر أدوات التبادل الثقة العامة الشاملة والعيار الثابت والضمان من التزييف . ثم ان إصدار العملة وظيفة من وظائف السيادة التى أطلق عليه فى العصر الوسيط (regale) بمعنى الحقوق والاختصاصات الملكية وهى فى الوقت ذاته وسيلة للخير العام .

وفضلا عن ذلك فان النقود يمكن أن تصبح مورداً للدخل العام (وبعبارة أخرى احتكاراً ضريبياً) إذا استطاعت الدولة أن تقنع الناس بقبول العملة بثمن أعلى من ثمن ماتحتويه من المعدن مضافاً إليه تكاليف السك . ولكن العملة على هذا الشكل مهما بلغ لجوء الدولة إليها تعد ظاهرة مرضية لا تلبث أن تقضى

على الأغراض ذاتها التى يرمى إليها استخدام العملة وعلى صلاحيتها كوسيلة للتبادل .

وفى عهد الجمهورية الرومانية والامبراطورية اعتبرت النقود دواماً رمزاً للسلطة الحاكمة وكذلك وسيلة للخير العام وكثيراً ماحدث الخفض فى قيمتها ، ولكن فكرة سك النقود باعتبارها مجرد مورد من موارد دخل الدولة يتناولها الحكام بالتبديل وفق مشيئتهم لم تنل قبولا أبداً(١) .

إلا أن المعادن تميزت فيما بينهما وكانت على مراتب ودرجات مما يمكن إرجاع أصوله إلى تنظيمات مشابهة فى الدولتين الفارسية والساوقية . وكانت دور الدولة لضرب النحاس والفضة تؤجر أحياناً وظلت تؤجر حتى صدر قانون (٢٩٣ م) حرم هذا الإجراء وألغى ما سبق منحه ، ولكن دور سكة الذهب لم تؤجر أبداً ، ومنحت بعض البلديات المستقلة بادارتها حق سك النقود الفضية والنحاسية من عيار ومثال مختلفين عن عيار ومثال عملة الدولة وذلك بقصد الاستخدام المحلى ، ولكن الذهب لم يضرب أبداً فى دور السك المحلية ، وضرب سناتو الجمهورية النقود من كل نوع ولكن بعد أن تولى أغسطس الحكم لم يترك للسناتو إلا حق ضرب النحاس فقط ، وأصبح حق سك الذهب والفضة وهما سكة الدولة احتكاراً للامبراطور ، وضربت النقود النحاسية من حين إلى آخر فى الأقاليم .

ولما تحول نظام الاشتراك فى الحكم إلى نظام خاضع للحاكم اختفت العملة النحاسية التى أصدرها السناتو والعملة الفضية والنحاسية التى أصدرتها البلديات المستقلة بادارتها فى أعوام قلائل بعد أن أصدرت دور السك الامبراطورية كميات ضخمة من العملات المنخفضة القيمة ، ولم يصدر أمر محدود بالإلغاء على مايبدو ، ولكن دار السك التابعة للسناتو لم تفتح بعد ذلك إلا فى عهد القوط

---

(١) أنظر لمعرفة المصادر إبتداء H. Mattingly, Roman Coins from the erliest times to the fall of the Western Empire (London, 1928) وتجد قائمة بالابحاث فى F.M. Heichelheim, Wirtschaftsgesehichte des Altertums (Leiden, 1938), 906, 1026, 1061, 1126, 1198.

الشرقيين ، ولم تظهر السكة المحلية إلا لماماً طيلة عهد الامبراطوريتين الرومانية والبيزنطية وقد اتسع الاحتكار الامبراطورى حتى شمل كافة أنواع النقود والمعادن وهو أمر يجب ربطه بازدياد السلطة المطلقة .

وكان تزييف العملة وضربها فى دور الأفراد ورفض العملة الامبراطورية القديمة التى بلى نقشها تعد كلها من جرائم الاعتداء على الحرمات (المقدسات) الدينية أو على شخص الحاكم إذ كانت تتضمن توجيه الإهانة إلى صورة الحاكم المطبوعة على العملة ، ولكن كان لبواعث الصالح العام تأثيرها الذى كاد يوازى تأثير هذا الاهتمام الجديد بالميزات المقدسة للنقود الصادرة عن الحاكم ، ذلك أن التزييف فى القرن الرابع والخامس والسادس زاد إلى حد لم يعد له علاج إلا فى احتكار الدولة للنقود احتكاراً تاماً شاملا(١) .

وأثار قيام دول البرابرة المستقلة ذاتياً والخاضعة للسيادة الامبراطورية شكلا مشكلة العملة المحليـة من جديد . ورأى الأباطرة مرة أخرى (على ماروواه بروكوبيوس وأيدته النقود التى وصلت إلينا) ان ملوك البرابرة يحق لهم ضرب النحاس والفضة بصورهم وأسمائهم ، ولكن الذهب لا يمكن أن يضرب قانوناً إلا بصورة الامبراطور « الرومانى » واسمه ، وقد صحب هذا الزعم مطلب بيزنطى آخر وهو أنه لا يجوز لحاكم أجنبى أن يسمى نفسه امبراطوراً على قدم المساواة مع حاكم القسطنطينية .

ولم تلق هذه المزاعم معارضة جدية زمناً طويلا ، فلم يضرب الوندال أو القوط الشرقيون عملة ذهبية بصور ملوكهم أبداً . أما القوط الغربيون واللمبارد فانهم لم يبدأوا إصدار العملة الذهبية بصور ملوكهم إلا فى وقت متأخر جـداً حين أمنوا غضب الامبراطور . وضرب تيوديبرت الأول الميروفينجى حين كان فى حرب مع جستنيان الكبير بعض العملات الذهبيـة الخاصة مما أثار سخط بروكوبيوس ؛ صحيح ان جستنيان من جانبه قد آذى شعور

---

(١) تجد قائمة جيدة بالمصادر فى G. Mickwitz: Gold und Wirtschaft im römischen Reichrö des IV Jahrhundert (Helsingfors, 1932).

الحاكم الفرنجي باتخاذه لقب الفرنجي، مما كان يعد بمثابة إدعائه الانتصار عليه، ولكن لم يحدث بعد تيوديبرت ان ضرب ملك من ملوك الفرنجة عملة ذهبية على صورته طيلة سنوات ، وحين عاد الفرنجة إلى اقتراف هذا «الاغتصاب» كانت حاجة الامبراطور إلى محالفة الفرنجة ضد اللمبارد ماسة بحيث أنها أعجزته عن الشكوى . ولا شك أن اعتباراً كهذا حمل الامبراطور البيزنطى على التجاوز عن العملة الذهبية التى أصدرها ملوك الأحباش باكسوم بل وعلى منحهم لقب الامبراطور فى المراسلات الرسمية ، أما الخصم المشترك لبيزنطة واكسوم وهو ملك الملوك الساسانى (شاهنشاه) فانه كان يلقب أيضاً بالامبراطور (Basileus) واعتبره امبراطور القسطنطينية ندا له . ولكنه تخلى عن ضرب العملة الذهبية مما أشاع الرضا والسرور فى بلاط بيزنطة ووجدت كبرياؤه عوضاً فى الجزية السنوية التى التزمت الامبراطورية بدفعها له .

ولم يكن نجاح القسطنطينية فى شئون النقود الصادرة عن الملوك باعتبارها حقاً واختصاصاً لهم يرجع كله إلى مكانة الأباطرة وسطوتهم . فلم يعد الذهب يضرب وحده فى أوروبا الغربية بل تعدى الأمر إلى ضرب المعادن التى هى أقل منه قيمة ، واستمر الضرب بكميات ضخمة على مثال صورة الامبراطور لأن جماهير الشعب تعودت على أنواع مألوفة من العملة فكانت تحجم عن قبول العملات التى يغاير شكلها الشكل المألوف ، ولم يكن للذهب فى فارس وبعض دول البرابرة فائدة كبيرة لأن المبادلات كانت بصفة عامة على قدر متواضع فكانت الفضة أصلح لسد الحاجات العادية .

وأخيراً كان للقب الملك (rex) مثيل فى كافة اللغات الهند اوروبية أما لقب الامبراطور (imperator) فانه كان خاصاً باللغة اللاتينية وحدها .

ومع ذلك فانه من الثابت أن الحكام الجرمان الأول اعترفوا بشىء من علو المرتبة الأدبية للأباطرة فى بعض النواحى الأخرى . أما عن العملة الذهبية فأننا لانستطيع القول بأن الملوك الجرمان قد أغفلوا الاهتمام بها بسبب إنعدام فكرة الحقوق والاختصاصات الملكية لديهم ، بل أن الأمر كان على النقيض

إذ احتفظت دول البرابرة فى أوروبا الغربية باحتكار الدولة للنقود بصفة عامة ، وزاد القوط الغربيون واللمبارد فاتبعوا بدقة تطورات القانون الرومانى الشرقى فيما يتعلق بالنقود ، وما أن غيرت الامبراطورية الرومانية العقوبة التى توقع على المزيفين حتى أدخل ريسبسونث هذا التعديل فى أسبانيا . كما أدخله روثارى فى إيطاليا . ويضاف إلى ذلك أنه يبدو أن روثارى أعاد تنظيم دور السكة اللمبارديه وفقاً لإصلاح إدارى قام به الامبراطور هرقل ، وسارت الدولة الميروفنجية وحدها على النقيض إذ أتى النسيان فيها تدريجاً على فكرة احتكار الدولة ذاتها ، وبدأ الأفراد إصدار النقود بناء على أمر خاص من الحاكم وسك عملة لا تحمل إلا توقيع المصدر واسم العميل ومكان الإصدار ، وكان ذلك بسبب ما حدث للملكيات الميروفنجية فى القرن السابع من تدهور مستمر فى تماسكها الداخلى وعلاقاتها الدولية (١) .

وإدخال بعض أنواع الأقمشة والجواهر فى الاحتكارات الملكية أمر لايدعو إلى الدهشة إذا تذكرنا أن شخص الحاكم فى أواخر عهد الامبراطوريتين الرومانية والبيزنطية كان يمثل الدولة وجعل الحاكم من نفسه كائناً أسمى من البشر فى نظر الشعب حتى فى مظهره الخارجى ، وهكذا أصبحت الثياب الامبراطورية والجواهر رمزاً للأمة شأنها فى ذلك شأن أعلامنا الآن تقريباً ، وكل إهانة توجه إليها تعد فى الواقع تهديداً لاستقرار نظام الحكم ، والحماية التى تشملها بها الدولة

---

(١) أنظر لمصادر البحث فى العملة فى دول البرابرة W. Wroth, Catalogue of the coins of the Vandals, Ostrogoths and Lombards ... in the British Museum (London, 1911). M. Prou, Catalogue des monnaies mérovingiennes de la Bib. Nat. (Paris, 1892). ولمصادر البحث فى العملة الحبشية F. Kennev, Ueber das Münzrecht und die Goldpräge der Könige der Axumiten. Sitzungsberichte der Akademie der Wissensachaften Vienna, XXXIX (1862); A. Kammerer, Essai sur l'histoire antique d'Abyssinie (Paris, 1926). ص ١٣٥ وما بعدها ولمصادر البحث فى العملة البيزنطية A. Andréadès, "De la puissance d'achat des métaux précieux et de la monnaie dans l'Empire Byzantin, Byzantion, I. (1924) وأنظر أيضاً R.S. Lopez, Byzantine Law in the Seventh Century and its Reception by the Germans and the Arabs', Byzantion, XVI. وللعملة السوسانية أنظر D.J. Paruck Furdonjee, Sosanian Coins (Bombay, 1924).

تعد من شئون الصالح العام . وكانت هذه الفكرة قد سبق ظهورها فى الملكيات الشرقية التى اعتبرت عبادة الحاكم فيها أمراً طبيعياً ، ولكن الرومان كانوا يفخرون بحريتهم الشخصية وكرامتهم فكانوا يتحدثون طالما سمح لهم عن « ثيابنا الارجوانية الشعبية » باعتبارها نقيضاً « للثياب الأرجوانية » عند الشعوب الأخرى بشيء من الرضا أشبه بما نفخر به الآن من حرية القول والحكومة الشعبية .

ولكن الامبراطورية فى أواخر عهدها أدخلت عبادة الحاكم الحى وقضت على الحرية فى مظاهرها الخارجية ، وأخضعت الأقمشة المصبوغة باللون الأرجوانى أو الموشاة بالذهب وبعض أنواع الجواهر للقيود الناشئة من الحقوق والاختصاصات الملكية ، وأصبحت السلع فى هذا الاحتكار على درجات أشبه بدرجات المناصب كما حدث فى العملة . وخصصت بعض أنواع الثياب الارجوانية المسماة — Basiliké Blatté - Purpura Imperatoria أى الثياب الارجوانية الامبراطورية لله والقديسين والحكام ، وخصصت ثياب الحفلات الرسمية الأخرى لكبار الموظفين وبذلك كان لهم نصيب من التبجيل الواجب للامبراطور .

أما الأقمشة الأخرى فانها ظلت مما يسمح به لأفراد الشعب حتى وإن كانت مصبوغة باللون الأرجوانى أو موشاه بالذهب والحرير ، وخضع هذا الإجراء للتعديل إذ انتشرت فى القرن الخامس جرائم الاعتداء على شخص الحاكم ، أى استخدام الأفراد للثياب والجواهر الامبراطورية ، وأصبح علاجها الوحيد هو مد احتكار الدولة وبسطه على مجال أوسع من السلع المحرمة ، ولما أخذ المواطنون يحتفظون تدريجاً ببعض أنواع الحلى لشخص الحاكم المقدس وكبار رجاله رفعت القيود غير الضرورية(١) .

---

(١) A. Alfoldi, "Die Ausgestaltung des monarchischen Zeremonielle am römischen Kaiserhof", Insignien und Tracht der römischen Kaiser, "Mitteilungen des Deutschen Archäologisches Institut, Römische Abteil., Pauly-Wissowa, Real-Enz. فى "Schnecke" ومادة XLIX (1934), L (1935). Daremberg-Saglio, Dict. d'Antiq. والمصادر فى "Purpura". ومادة

ولما تفككت الامبراطورية الغربية استطاع الأباطرة البيزنطيون حماية احتكارهم للثياب الرسمية أكثر من حمايتهم للعملة الذهبية . وفى الواقع نجد أن بعض المواد الخام (كالحرير وبعض أنواع الصبغات الارجوانية واللآلى وغيرها من الأحجار الكريمة) لاتوجد فى أوروبا الغربية . وفضلا عن ذلك فان المشتغلين بصياغة الذهب وصناعة الأقمشة من البرابرة كانوا غالباً على شىء كبير من المهارة ولكنهم عجزوا عن إنتاج الأشكال المتبعة فى صناعة الثياب الرومانية ، وهكذا احتكرت الامبراطورية فى الواقع الإنتاج والتموين معاً وأصبح إشرافها على التصدير كافياً لحرمان زعماء البرابرة من ارتداء الثياب التى حرم عليهم لبسها ، وشدد الأباطرة وطأة القيود على المصدرين بحيث فاقت فى شدتها القيود المفروضة فى الداخل ؛ ولم يحملهم على ذلك اعتبار الحقوق والاختصاصات الملكية وحده ولكن حملهم عليه كذلك نظرتهم إلى التجارة والذهب وهى نظرة سبقت وشابهت « المذهب التجارى » فلم يكن من الملائم عندهم السماح بخروج الذهب والحجارة الكريمة وأسرار صناعة النسيج من الدولة .

ومن ناحية أخرى نجد أن الأباطرة أنفسهم اعتادوا اصطناع حكام البرابرة بالهدايا من الثياب الرسمية والجواهر ، وكانت هذه الهدايا موضع العناية خشية أن تنخفض قيمتها ، وفضلا عن ذلك فلم تمنح العباءات الامبراطورية والتيجان ، واقتصر الأمر على منح الحلى لكبار الموظفين البيزنطيين وهكذا شعر المهدون بأنهم يضمون البرابرة إلى جيش الموظفين والاتباع البيزنطيين ، وشعر المهدى إليهم بالسرور والغبطة بالهدايا ، كذلك كان إهداء الحلى الموقوفة على الحاكم إلى الكنائس ورجال الدين فى الغرب سلاحاً من أسلحة السياسة الكنسية البيزنطية ، ولكن ماتم الحصول عليه سواء من هذا السبيل أو الاستيلاء عليه غنيمة حرب أو ماهرب إلى أوروبا الغربية بطريق التواطؤ ورشوة رجال الصناعة والجمارك البيزنطيين لا يمكن أن يكون شيئاً كبيراً بحال ، ويضاف إلى ذلك أن بعض شعوب البرابرة (وليس كلهم) لم تأبه لزى الامبراطور البراق القريب من زى النساء وزاد فخرهم بثيابهم القومية المصنوعة من الفراء التى إزدراها الرومان وبأزيائهم الحربية الجرمانية .

واختلف الحال فى فارس والحبشة إذ كان يمكن الحصول فيهما على المواد

الخام والسلع المصنوعة دون وساطة البيزنطيين ، وكانت الثياب الرسمية المحلية فى هذين البلدين شبيهة بثياب الامبراطورية الشرقية ، وفى الواقع نجد أن الامبراطورية البيزنطية كثيراً ما استعارت الأزياء الفارسية وكان الامبراطور البيزنطى من الحكمة بحيث امتنع عن المطالبة بأى احتكار فيما يتعلق بالحبشة وفارس وعلى كل حال كان إرتداء حكام هذه الدول العريقة للثياب الأرجوانية أمراً لا يجرح الكبرياء كما يجرحها إرتداء الحكام الذين لا حسب لهم ولا نسب ممن يحكمون بلاداً كانت لا تزال خاضعة للرومان إلى عهد قريب(١) .

كذلك كان البردى خاضعاً لقيود خاصة فى عهد البطالمة ولكن على أساس مختلف ، إذ كانت كافة السلع القيمة فى مصر الهلنستية (البطلمية) خاضعة للاحتكار وفرض الضرائب بغض النظر عما إذا كان ذلك شيئاً يستلزمه استقرار نظام الحكم أو الصالح العام ؛ وكانت بعض هذه السلع تنتجها الدولة مباشرة ويقوم وكلاؤها ببيعها ، وغالباً ما أجر المتعهدون بعض الحقوق الاحتكارية فى إقليم أو أكثر . ولم يحتكر إنتاج البردى احتكاراً مطلقاً وإن وجدت حقول كثيرة يملكها الحاكم ويقوم على زراعتها واستغلالها مباشرة ويبدو أن الأفراد من المنتجين كانوا لا يبيعون للملك إلا أحسن أنواع البردى وهو « البردى الملكى » ويضاف إلى ذلك أن الموثقين العموميين كانوا يدونون وثائقهم على هذا النوع من البردى ويدفعون ضريبة معينة عن كل عقد .

ولم يكن الغرض من هذه القيود هو منع التزوير فى الوثائق وإنما كانت هذه القيود بعضاً من القيود العديدة التى فرضها البطالمة على رعاياهم وهذا هوالسبب فى أن الرومان ، وكانوا يعارضون الاحتكارات الضريبية على طول الخط ،

---

(١) ليس لدينا بحث عام فى مراسم الحفلات فى دول البرابرة. أنظر E. Eichmann: Von der Kaisewandung in Mitterlalter, "Historisches Jahrbuch", LVIII (1938) ص ٣٦٨ وما بعدها وأنظر عن المراسم البيزنطية والفارسية والحبشية J. Ebersolt, Les arts somptuaires à Byzance (Paris, 1923) ; A. Grabar, L'empereur dans l'art byzantin (Paris, 1936) ; O. Treitinger, Die oströmische Kaiser und Reischsidee nach ihrer Gestaltung im hofischen Zeremoniell (Jena, 1938); U. Monneret di Villard, Storia della Nubia Cristiana (Roma, 1938) ص ١٨٠ وما بعدها

قضوا على العقبات فى سبيل حرية التجارة ولكنهم احتفظوا بالضريبة المفروضة على عقود الموثقين كنوع من الرسوم المفروضة على إعطاء الشهادات(١) .

غير أن هذه الضريبة كانت تحوى أصول العناصر التى نشأ منها فيما بعد إحتكار الدولة الذى يهدف إلى الصالح العام ، وفى الواقع زاد عدد الوثائق المزورة فى خلال القرنين الخامس والسادس حتى اضطر الأباطرة إلى إصدار سلسلة من اللوائح أرجعت القيود القديمة وأتمتها . فحتم على الموثقين العموميين مرة أخرى ألا يستخدموا فى تدوين عقودهم إلا البردى الملكى، ولم يكن القصد من هذه القيود فى هذه المرة هو تصريف منتجات الدولة وإنما هو وضع تحرير الوثائق القانونية تحت رقابة الدولة ، وكان حق بيع بردى الدولة قد منح على ما يظهر لأفراد المواطنين فى الأقاليم فألغى هذا الحق الآن وأصدر جستنيان أمره بألا تعد العقود الموثقة فى القسطنطينية صحيحة إلا إذا كانت الورقة الأولى من درج البردى (البروتوكول) سليمة وهى الورقة التى تحوى أسماء موظفى الدولة العاملين فى إدارة البردى ، وثمة ضمان آخر للصحة وهو العبارات التى يفتتح بها العقد إذ كان لا بد من تحريرها تبعا لصيغة خاصة تضم إسم الامبراطور الحاكم والقناصل ، واتخذت احتياطات خاصة فى وثائق الدولة فكان لا بد من استخدام الحبر الأحمر فى توقيع الامبراطور ، وربطت أهم الوثائق الامبراطورية بأختام ذهبية عليها صورة للامبراطور تشبه صورته المضروبة على العملة الذهبية .

أما وثائق الدولة التى يصدرها أعضاء الاسرة الامبراطورية أو صغار الموظفين فقد اتخذت فيها احتياطات خاصة ولكنها كانت أقل شأنا ، فاستخدم فيها الحبر المفضض وأختام الفضة والرصاص والطين وغير ذلك من السمات الخارجية التى تبين مدى أهمية المراسيم المختلفة وتناسبها مع سلطة كاتبها .

وبهذه الطريقة فتح ميدان جديد من الاحتكارات وواضح أن الغرض منها

---

(١) أنظر مع المصادر السابقة N. Lewis, L'industrie du papyrus dans l'Egypte Greco-Romaine (Paris, 1934) وكذلك H.G. Christensen, "Zur Etymologie des Wortes Papier" Orientalische Literaturzeitung, ص٢٠٤–٢٠٥ XLI (1938),

يرمى إلى الصالح العام . أما ماخلعه الامبراطور وعماله من هيبة أسمائهم وصورهم على العقود بمختلف الطرق فانه قد أدى إلى أن تتخذ القيود والاحتياطات الخاصة بوثائق الدولة والعقود الموثقة صفة « الاختصاصات الملكية » التى يعد الاعتداء عليها إعتداء على شخص الحاكم (Regale) فاعتبر تزوير الوثائق الامبراطورية الموقع عليها بالمداد الأحمر أو حتى استخدام هذا المداد فى شئون الكتابة بين الأفراد جريمة من جرائم الخيانة المرتكبة بروح العدوان والتى يعاقب عليها بالإعدام ، أما تزوير الوثائق التى تقل فى رسميتها عن الوثائق الامبراطورية فكان عقابه بتر الأعضاء .

وقد اتخذ القوط الغربيون واللمبارد هذه القوانين بشكل مبسط واتخذوا فى الوقت ذاته تشريع هرقل الخاص بالعملة ، كما أن الباباوالأساقفة الذين اتبعوا القانون الرومانى ساروا فى مراسلاتهم على القواعد الموضوعة فى القسطنطينية . ولما كان إنتاج البردى قد تركز فى ولاية مصر البيزنطية فان كل من استخدم البردى (حتى فى خارج حدود الامبراطورية) إضطر إلى الخضوع للاحتكار الامبراطورى ، ومن ناحية أخرى فانه لما كان هذا الاحتكار إحتكاراً للإنتاج وليس احتكاراً لحق الاستخدام كما هو الحال فى احتكار الملابس فان تموين دواوين الغرب والموثقين بمادة الكتابة الصحيحة استمر دون عقبة(١) .

ولم يؤد ظهور العرب بين الدول الكبرى فى البحر المتوسط فى أول الأمر إلى ما كان يمكن أن يؤدى إليه من حدوث انقلاب فى نظام الاحتكارات الملكية . ولاشك فى أن العرب الفاتحين قد استولوا فى مصر وسورية على دارين بيزنطيتين للسكة وعلى عدد من مصابغ الملابس الرسمية وعلى إنتاج البردى بأسره . إلا أن العمل استمر فيها كما كان جارياً تقريباً دون تغيير فى العمال أو فى مستوى الإنتاج ،

---

(١) سأعود إلى تناول هذا الموضوع فى كتابى ولمعرفة المراجع الأصلية أنظر R. Heuberger, "Vandalische Reichskanzlei... mit Ausblicken auf die Gesamtentwicklung der früh germanischen Herrscherurkunde", Mitteilungen des Oesterreichischen Instituts für Geschichtsforschung. XI. Ergänzuhgsband (1929) ، ص ٧٦ وما بعدها H. Bresslau, Handbuch der Urkundenlehre (Leipzig, 1912-31, II. (الطبعة الثانية)

إذ جرى العرب على الاحتفاظ بالأحوال الراهنة إذا لم تكن لديهم أسباب محددة لتغييرها ، وأبطأوا فى إقامة الاحتكارات الملكية لأنه لم يكن لديهم منها شىء فى بلادهم ، ولما أخذوا فى إقامتها فانهم لم يقلدوا البيزنطيين تماماً كما فعل الجرمان بل إن العرب على العكس أنشأوا نظاماً متيناً للدولة من مزيج أصيل من النظم البيزنطية والفارسية والقومية .

وفى الحديث « منعت العراق درهمها وقفيزها ومنعت الشام مديها ودينارها ومنعت مصر أردبها ودينارها » وفى الواقع كان أغلب النقد المتداول فى عهد الخلافة العربية الأولى (الراشدين) يتألف من العملات الفارسية التى ترجع إلى ماقبل خضوع فارس للعرب ، ومن العملات البيزنطية وبعض العملات الحميرية (جنوب الجزيرة) ويضاف إليها النقود الامبراطورية الجديدة التى كان يجلبها التجار باستمرار . وسرعان ما انضمت إلى هذه العملة الأجنبية العملات المضروبة محلياً فى الدور الخاصة تقليداً للعملات الفارسية والبيزنطية(١)

وقد سبق أن لاحظنا أن هذه الظاهرة نفسها قد حدثت عند الجرمان ، ولكن الفترة التى تسبق استقلال العملة ما كانت لتطول فى الامبراطورية العربية التى كانت الحضارة فيها أقدم والتبادل النقدى أكبر لولا أسباب خاصة أدت إلى التسويف . فالعملات المستخدمة فى عهد الفتوح العربية كانت تحمل صوراً للكائنات الحية ومثل هذه الصور (وإن لم تكن ممنوعة منعاً باتاً) إلا أنها لم تكن شيئاً ترضى عنه المبادىء الدينية الإسلامية(٢) . ومن ناحية أخرى فانه يكاد

---

(١) لمعرفة المصادر أنظر L.A. Mayer, Bibliography of Modern Numismatics (London 1939) وتجد كل المصادر الأدبية العربية تقريباً فى H. Sauvaire, "Matériaux pour servir à l'histoire de la numismatique et de la métrologie musulmanes," Journal Asiatique, XIV,XV,XVIII,XII (1879-82)

(٢) إن الرأى الشائع الذى يقول إن الصور حرمت فى العالم الاسلامى لا يتفق تماما مع الواقع فلم يرد فى القرآن شىء يحرم الصور تحريماً قاطعا كالتحريم الوارد فى التوراة وحرمت عبادة الصور عرضا . وقل ماجاء فى السنة عن تحريم تصوير الشكل الانسانى ولكن الفقرات التى جاء فيها هذا التحريم لا ترجع إلى ما قبل القرن الثامن . ولمعرفة المصادر أنظر G. Marçais "La Question des Images dans l'art musulman," Byzantion VII (1932) ص١٦٢ ومابعدها T, W. Arnold, A. Grohmann, The Islamic Book (Leipzig, 1929).

يستحيل إجبار الشعوب الخاضعة على أن تقبل فجاءة النقود التى لا تحمل إلا مجرد النقوش ، وقد حاول على بن أبى طالب بطل الدفاع عن السنة الإسلامية القديمة أن يصدر عملات لا تحمل صوراً ولكن محاولته ماتت بموته(١) .

وهكذا كان أبسط الحلول هو السماح بالاحتفاظ بالعملات المألوفة غير الرسمية فلا يلام على ضرب الصور إلا الحكام الأجانب والأفراد من ضاربى العملة غير المرخص لهم . وغاية ماحدث كان على الأكثر إتمام شعارات الأديان المخالفة أو محوها وإحلال عبارات مدح الله والرسول محلها : ولم ينج هذا الإجراء نفسه من نقد الفقهاء المتشددين لأن هذه العملة التى حوت العبارات المقدسة كانت عرضة للوقوع فى أيدى غير المطهرين شرعاً . وأخيراً ضرب فى عهد معاوية عملات نحاسية قليلة حلت فيها صورة الخليفة وهو يلوح بسيفه محل صورة الامبراطور البيزنطى وهو يقبض على الصليب ، إلا أن العملة الذهبية وهى فخر الامبراطورية لم تمس وأرضى معاوية الامبراطور أكثر بتعهده بدفع جزية سنوية له(٢) .

وظلت العملة المخصصة أساساً للتداول عند الشعوب غير الإسلامية الخاضعة زمناً طويلا دون تعديل . وسرعان ما اتبع العرب فى تحرير وثائقهم الرسمية تعاليم الإسلام . وكان استعمال الأختام قد انتشر حتى فى المراسلات الخاصة قبل عهد النبى ولذلك قد لا يصح ماقيل من أنه لم يكن للنبى خاتم محفور إلا حين علم أن الامبراطور لن يقرأ خطاباته الا إذا كانت مختومة . وعلى أية حال فقد

---

(١) إن العملة المنقوشة التى أصدرها على وعليها تاريخ سنة ٤٠ هـ لم تعد الآن موضعا للشك أنظر :
J. De Morgan, "Observations sur les débuts de la numismatique musulmane en Perse, Revue Numismatique", 1907, p. 81-82.

(٢) أنظر J. Karabacek "Die arabischen Papyrusprotokolle" Sitzungsber. der Akad. von Wissensehaften, Vienna, CLXI (1908) ص ٢٥ وما بعدها
O. Codrington, Manual of Musulman Numismatics (London, 1904) ص ١١
H. Lavoix, Catalogue des monnaies musulmanes ... de la Bibliothèque Nationale (Paris, 1887), I, XXXII. وافتراضه أنه لابد من وجود عملات ذهبية أيضا ضربها معاوية بصورته لا يجد له تأييداً فى العملات التى وصلت إلينا وتعارضه المصادر الخاصة بالصراع بين عبد الملك وجستينان الثانى .

اجتمعت الأدلة على أن خاتم الخلافة كان فى حماية الفكرة الخاصة بالحقوق الملكية منذ عهد عمر بن الخطاب فاتح سوريا ومصر . وبعد ذلك بقليل نظم معاوية ديوان الخاتم على مثال ديوان الخاتم الفارسى ، واستمرت مصانع البردى البيزنطية فى مصر خاضعة لرقابة الدولة ، ولكنه لا يتضح إذا كان العرب قد قاموا بتطبيق التنظيم الامبراطورى لاحتكار أحسن أنواع البردى دون تعديله(١).

وشكل العرب لاستخدامهم الداخلى تحضير مواد الكتابة الديوانية وتحرير الوثائق وفقاً لحاجات دولتهم وتنظيمهم الدينى . صحيح أن بعض صور الحيوان (وصور الناس أحياناً) والصليب تركت على الأختام والطرز لمجرد الحليات الزخرفية إلا أن اسم الامبراطور والعبارات الدينية المسيحية حل محلها سريعاً اسم الخليفة والعبارات الدينيـة الإسلامية(٢) ومع ذلك فان العمال المسيحيين فى مصانع البردى وضعوا على البردى المصدر إلى الامبراطورية بسملة التثليث بدلا من اسم الامبراطور البيزنطى الذى لم يكن فى الإمكان بالطبع وضعه على الطراز ، وهذا الإجراء الذى جرى عليه أو سمح به الموظفون المسلمون كان فى صالح الامبراطورية والخلافة معاً فحصلت الامبراطورية على مؤونتها المعتادة من البردى اللازم للدواوين والمسجلين — لأن قوانين جستنيان التى حتمت استخدام البردى بطرز لم تمس كانت لا تزال نافذة(٣) ، كما أن العرب من جانبهم أفادوا أرباحاً جمة من تصديرهم للبردى وبذلك ضمنوا تياراً مستمراً من الذهب البيزنطى وهو التيار الذى تكونت منه معظم عملاتهم .

واتبع إجراء شبيه بهذا الإجراء فى الثياب الرسمية المطرزة إذ جرت العادة

---

(١) انظر ص ٧٧ وما بعدها فى N. Abbott, The Kurrah Papyri from Aphrodite in the Oriental Institute (Chicago, 1938) ص ١٠ وما بعدها A. Grohmann, Allgemeine einführung in die Arabischen Papyri (Wien, 1924) المصدر السابق ذكره Karabacek

(٢) انظر Abbott ص ٢٩ وما بعدها ، ومادة (طراز) لجروهمان فى دائرة المعارف الاسلامية و Karabacek, ص ٤١ وما بعدها وكذلك H. J. Bell, Pap. Lond. IV, XXXVII .

(٣) انظر : Basilics, XXII, 2, 1 & 2;
وتبين الشروح الكثيرة عليها أن هذه الإجراءات ظلت تشريعاً نافذاً .

عند العرب — ولعلها عادة مأخوذة عن الفرس لأنه لم يوجد دليل على إجراء مشابه فى الثياب البيزنطية قبل العصر المعروف بالعصر البيزنطى الوسيط — على تطريز الثياب الرسمية بطراز يحمل إسم الخليفة وبعض العبارات الدينية ولكن لم يوضع على النسيج المصدر إلى البلاد المسيحية إلا بسملة الثليث(١) .

وقضى الخليفة عبد الملك بن مروان ، وهو المؤسس الحقيقى لجهاز الإدارة العربية ، على هذا العرف ، ولم يكن فى إمكانه أن يفكر فى إجراء أى إصلاح فى أوائل سنى حكمه لانشغاله بحرب أهلية شاملة ضدعبد الله بن الزبير ، بل نجد فى الواقع أنه زاد فى مقدار الجزيةالسنوية المدفوعة للامبراطور (٦٨٦أو ٦٨٧م) حتى يضمن احتفاظه بالسلم . ولكنه ما أن تغلب على الاخطار التى كانت تهدده حتى انتهج قصداً سياسة جديدة ترمى إلى غرضين أولهما تقوية السلطة المركزية وثانيهما إرضاء العناصر العربية المحافظة التى كان معظمها يؤيد أعداء أسرته ، وكان أخو ابن الزبير قد ضرب قدراً من الدراهم الفضية الصغيرةفأمر عبد الملك بتحطيمها وأبان بذلك عن اتجاه واضح نحو الحقوق الملكية(٢) ثم أمر بأن يحل محل بسملة التثليثوالصليب فى طراز البردى والثياب المخصصةللتصدير

---

(١) انظر Karabacek ص ٣٥ وما بعدها ، وجروهمان فى مادة (طراز) (وانظر كذلك الملحق) مع المراجع والمصادر . إن أقدم وأدق مرجع فى الموضوع هو على الكسائى (من القرن الثامن الميلادى) وقد نقل عنه البيهقى والدميرى (انظر Karabacek ص ٨ وما بعدها) وهو يذكر صراحة أن العبارات الدينية المسيحية لم يحتفظ بها إلا فى طراز القراطيس التى كانت تصنع للروم ، وطراز الثياب التى كانت تصدر إلى كافة بلاد العالم ومدنه . أما المصادر المتأخرة ومنها البلاذرى فانه قل بها ذكر التفصيلات مما يدعو إلى الظن بأن العبارات الدينية المسيحية كانت توضع قبل اصلاحات عبد الملك على كافة أنواع البردى والثياب الملكية . ولكن مثل هذا التفسير تعارضه البرديات الموجودة وثياب العصر العربى الأول التى تحمل طرازا متفقاً مع المبادىء الدينية الاسلامية .

(٢) البلاذرى ترجمة ف. ك. حتى و ف. ن. مرجوتن (نيويورك ١٩١٦ — ١٩٢٤)، ص ٢٦٣ . وقد اعتاد ملوك الفرس عند تولية ملك جديد تحطيم نقود الملكالمتوفى أو المخلوع . وانظر عن اصلاحات عبدالملك الادارية : الفصل الرابع فى J. Wellhausen, Der Arabischen Khalifat und sein Sturz (Berlin, 1902) ، والفصل التاسع عشر فى : Hitti, History of the Arabs (2nd. London, 1940) ومادة (عبد الملك) ، فى دائرة المعارف الاسلامية بقلم K.V. Zettersteen .

صيغ دينية اسلامية ، وحاول الامبراطور جستنيان الثانى الذى لم يرغب بالطبع فى نقض معاهدة ٦٨٦ — ٦٨٧ لما فيها من مكاسب حاول أكثر من مرة سحب هذه الإجراءات بما قدمه من هدايا كثيرة ولكنه لم يلق إلا الرفض ، وفى النهاية تغلب اندفاعه وعنفه على حسن السياسة فهدد الخليفة بوضع نقش مهين للاسلام على عملته الذهبية ظناً منه ان العرب لن يستطيعوا استخدامها(١) .

إلا أن الخليفة كان إذ ذاك هو الأقوى فعامل بيزنطة بالمثل ، وحرم تصدير البردى تحريماً باتاً وأقام عملة قومية ذهبية وفضية على غرار وصورة العملات النحاسية التى أصدرها معاوية(٢) وفكر فى أن يجعل هذه العملة الجديدة مقبولة من بيزنطة المعتزة بنفسها (أو لعل ذلك كان سخرية مهذبة) وذلك بارساله أول نماذج هذه العملة الجديدة كجزء من الجزية السنوية ، وفضلا عن ذلك فانه وعد باستمراره فى قبول العملة الذهبية البيزنطية فى بلاده ، ولكن لما رأى جستنيان هذا الرد المهين الذى وصله فى صورة عملات تحمل اسم الخليفة وصورته قرر أنه لم يعد مفر من الحرب ، ولسوء حظه تخلى عنه فيلق الصقالبة الذى اعتمد عليه فى ميدان المعركة ، ونال العرب الذى رفعوا على حرابهم المعاهدة المنقوضة نصراً تاماً (٣) .

---

(١) Theophanes, p. 558 ff éd. Bonn (p. 364, éd. De Boor); Zonaras, XV,229-231, éd. Bonn; Kedronos, I, 772, ed. Bonn. وأنظر عن المؤرخين العرب المؤلفات السابق ذكرها لـ Karabacek, Sauvaire ولما كان هذا الاصلاح لم يشمل إلا البردى والأقمشة المعدة للتصدير فاننا لسنا فى حاجة إلى أن نعرض هنا لنظرية Karabacek البارعة التى رمى بها إلى توضيح ما ظنه تناقضاً فى المصادر . ويتضمن وصف الصراع كما ورد فى المصادر البيزنطية النتائج ذاتها بالنسبة للعملة فان جستنيان لم يجد مدعاة للحرب إلا حين تسلم عملة الخليفة المضروبة بصورته .

(٢) لا بد أن هذا الاصلاح قد حدث فى ٦٩٢ لأنه فى هذه السنة قامت الحرب التى تبعته مباشرة على ما جاء فى المصادر البيزنطية إلا أن المؤرخين العرب يحدودن تواريخ مختلفة لهذا الاصلاح تمتد من ٧٣ هـ (٦٩٢ — ٦٩٣ م) إلى ٧٧ هـ . وفى الواقع استلزم سحب كافة العملات القديمة بضع سنين (أنظر ف . حتى ص ١١٧ وما بعدها)

(٣) أنظر المصادر السابقة ص ٧ ويرى Lavoix (وما بعدها I,XX) أن العملة التى أثارت غضب جستينان لم تكن هى العملة المضروبة بصورة الخليفة ولكنها عملة متأخرة ليس عليها إلا نقوش . ولكن هذا الفرض لا يتعارض فقط مع الأدلة التاريخية ولكنه يعارض أيضاً ما ذكره زوناراس على وجه التحديد (أنظر ص ١٢٠ ، ١٢١ فيما بعد) ويضاف إلى ذلك أن كثيراً من النقود السابقة قد ضربت بنقوش عربية ولم يعترض عليها الامبراطور قط .

إلا أن مزاعم الحكام البيزنطيين لقيت شيئاً من الاستجابة بشكل ما ، ذلك أن صورة الخليفة على العملة كانت تؤذى إحساس أهل السنة من الفقهاء بقدر ما كانت تؤذى إحساس قيصر الروم وان اختلفت أسباب الشكوى . وقد نجح عبد الملك بن مروان فى إدخال نموذج قومى للعملة فى التداول ، ولم يلبث بعد ذلك أن اتخذ خطوة أخرى وضرب العملة على مثال عملة على بدون صورة أو رمز شخصى . وبعد فترة انتقال قصيرة تداولت فيها معاً النقود ذات الصور والنقود التى لا تحمل صوراً استقر النوع الجديد(١) الذى لا يحمل إلا النقوش الدينية ، ومنذ ذلك الوقت ظلت عملة الأسرات الحاكمة الإسلامية لا تحمل صوراً فيما عدا القليل النادر . بل ان ذكرى وجود النقود الإسلامية ذات الصور قد انمحت فعلا(٢) .

---

(١) ترجع أقدم العملات الذهبية الموجودة المضروبة بنقوش إلى عام ٧٧ هـ ولكن توجد كذلك عملة ذات صورة من السنة ذاتها ، ومما يجدر ملاحظته أن النقوش كانت توضع فى أول الأمر بحيث أنها تبدو لأول وهلة شبيهة بالصور التى حلت النقوش محلها ، مثال ذلك أنه وضعت على ظهر درهم مقلد من الدراخمة الفارسية ثلاثة سطور بالكتابة الكوفية رتبت بنفس الوضع الذى رتبت فيه الخطوط الثلاثة التى تمثل معبد النار فى النموذج الفارسى (أنظر O. Keary, The Morphology of Coins', Numismatic Chronicle, 3rd ser. V-VI (1885-86) وكذلك تحولت النقوش المسيحية والرموز والموجودة فى الطراز إلى زخارف هندسية شبيهة بها فى مظهرها (أنظر مادة طراز لجروهمان و Bell, IV, XXXVIII) ويحتمل أن هذه الظاهرة الأخيرة لم تكن فقط نتيجة إلغاء متعمد للرموز الأجنبية ولكنها قد تكون نتيجة جهل الكتاب إذ غالبا ما حول صناع السكة الاميون النقوش اللاتينية على العملة فى بلاد أوربا الغربية إلى زخارف منقوشة لا معنى لها وفى بعض العملات الانجلوسكونية تحولت الذئبة الرومانية والتوأمان إلى ثعبان !

(٢) يذكر ابن خلدون مثلا أن عملة الحكام المسلمين كانت دائماً بدون صور ويقول أن الصور يحرمها الدين (أنظر ص ١٧٨ — ١٨٠ فى Marçais) ومع ذلك فان حكام طبرستان ضربوا نقوداً بصورة كسرى ملك فارس واستمر ذلك حتى نهاية القرن الثانى للهجرة (أنظر ص ٨٩ فى De Morgan) وهناك أمثلة أخرى كثيرة ويضاف إلى ذلك أنه لدينا عملة فضية مضروبة بصورة الخليفة العباسى المتوكل (٢٤١ هـ — ٨٥٥ م) وأخرى للخليفة المقتدر (٩٠٨ — ٩٣٢ م) ويحتمل أن تكون هذه العملة الأخيرة قد سكها أعداء الخليفة . أنظر E. Bergmann, Eine abbassidische Bildmünze, Numismatische Zeitschrift, I (1869) ص ٤٤٥ وما بعدها H. Nützel, "Eine Porträtmedaille...", Zeitschrift für Numismatik, XXII, (1900) . ص ٢٠٩ — ٢٦٥ .

ومن الإسراف القول بأن تاريخ هذه الحرب المتعلقة بالحقوق الملكية بأسره إنما يرجع إلى حماقة جستنيان ودهاء عبد الملك على ما قال به بعض المؤرخين البيزنطيين المتأخرين ممن غالوا فى خصومتهم للأمبراطور . ومما لا جدال فيه أن جستنيان الثانى كان من أسوأ من جلس على العرش البيزنطى(١) ولكن الحرب لم تكن مجرد صدام بين حاكمين أحدهما هادىء رزين والآخر متهور ، ولكنها كانت تحدياً وصراعاً بين حضارة قديمة تفخر بتراثها الدينى وسلطتها العالمية من ناحية ، وبين دولة حديثة تحتم عليها أن تفسح مكاناً لصيغتها الدينية الخاصة بها ولحقوقها الملكية من ناحية أخرى .

وحين بدأ فليبكوس خليفة جستنيان بعد ذلك بسنوات سياسة دينية معادية للبابا انضم أهل رومة إلى البابا ورفضوا استخدام كافة الوثائق والعملات التى تحمل خاتم الامبراطور البيزنطى الطالح أو صورته(٢) وهذا يثبت أن احترام الصفة الملكية فى النقود لم يعد الآن مجرد شىء يفرضه الحكام فرضاً مصطنعاً ، وإنما أصبح كما سبق أن بينا شعوراً شعبياً يشبه احترامنا للعلم القومى الآن .

ولم تلبث فكرة العملة الملكية وفكرة الطراز (سواء أكان على الثياب الرسمية أو على الوثائق العامة) ان تأصلت فى بلاد الخلافة فى التو والحال تقريباً وكذلك فى الدول الإسلامية التى نشأت فى أطراف ولاياتها البعيدة ، فأسست

---

(١) أنظر عن جستينان الثانى الصورة التخطيطية البارعة بقلم C. Diehl ص ١٧٣–٢١٢ فى كتابه Choses et Gens de Byzance (Paris, 1926) ولكن لا تزال الحاجة قائمة إلى ترجمة مفصلة له ، بل إن الحرب مع عبد الملك لا تكاد تذكر فى أحسن كتب تاريخ الامبراطورية البيزنطية .

(٢) أنظر : C. Diehl, Etudes sur l'administration byzantine dans l'exarchat de Ravenne (Paris, 1888) ص ٣٦٢ . ومنذ وفاة تيودوسيوس الأول اصبح تسلم صورة الامبراطور متوجاً بالغار إقراراً بسلطته ، وفضلا عن ذلك فان زوناراس نفسه ، وهو دون شك غير متحيز لجستينان ، يؤيد تشدد هذا الامبراطور لأنه لا يسمح بطبع أية علامة أخرى على النقود الذهبية غير علامة الامبراطور الرومانى ، فهذا القول يردد فى نهاية القرن الثانى عشر ماسبق أن ذكره بروكوبيوس . وقد شعر العرب من جانبهم بالفخر لانتصارهم فى ميدان الحقوق الملكية فقد ردد هارون الرشيد فى القرن التاسع الميلادى باعجاب قصة حروب عبد الملك (أنظر الكسائى فى المصدر السابق ذكره) .

المصانع الاحتكارية التابعة للدولة فى كل مكان ؛ وجرت على ما جرت عليه مصانع الامبراطورية البيزنطية ، واحتفظ الحاكم وبعض أعضاء أسرته أو بلاطه ممن يعينهم بحق وضع أسمائهم على نقوش السلع الملكية ، وأنشأ العرف ان لم يكن القانون فى كل نوع من أنواع الاحتكارات نظاماً متدرجاً يتفق مع تدرج الوظائف وأصحابها ، فرتبت المعادن فى احتكار العملة على هذا النحو الذهب أولا يليه الفضة فالنحاس كما وجدت أصناف مختلفة من الثياب ، ويحتمل أنه وجدت كذلك أنواع مختلفة من الوثائق الرسمية ، ولا شك فى أن هذه القيود لم تصل أبداً إلى سعة القيود التى فرضت فى الامبراطورية وعلى سبيل المثال كانت دور السكة تؤجر ، وفى مصر أقيمت مصانع النسيج التابعة للدولة لشىء واحد وهو القيام بالمرحلة الأخيرة فى صنع الأقمشة التى كانت تعد فى المصانع الخاصة ، وعقوبة بتر الأعضاء التى كانت توقع على المعتدين على الاحتكارات الملكية قد اقترحت ونفذت فى بعض المناسبات ، ولكنها لم تنتشر أو تتغلب لشدة معارضة الفقهاء المتمسكين بقوميتهم تمسكاً قوياً ، ولكن السياسة الجديدة فى شأن الاختصاصات الملكية التى اتبعها الحكام المسلمون بعد عبد الملك اهتمت مع ذلك بالأمور ذاتها التى سبق أن جرى عليها الروم (١) .

أما عن البردى فان العرب كانوا فى نفس الموقف الذى كانت فيه الامبراطورية البيزنطية قبل ضياع مصر منها ، فكان لهم احتكار الإنتاج فاذا احتاجت البلاد الأخرى إلى البردى فانه كان يتحتم عليها قبوله فى الشكل الذى كانت تنتجه المصانع الإسلامية ، ويبدو أن الأباطرة البيزنطيين بدلا من تنفيذ القوانين القديمة الخاصة بتدوين الوثائق الديوانية أو عقود المسجلين قد جاروا الظروف الجديدة فاستمروا فى استخدام البردى كما يستدل من أقدم خطاب لأحد الأباطرة البيزنطيين والذى وصل إلينا جزء من أصله (بداية القرن التاسع) ، ولكن لما كان صناع البردى قد امتنعوا عن وضع بسملة التثليث

---

(١) أنظر Karabacek ص ٢٤ وما بعدها ، Grohmann مادة طراز ، Sauvaire و Lavoix فى مواضع متفرقة ، ص ١٨٣ وما بعدها فى C. Becker, Islam-Studien وص ٥٦ E. Lévi - Provençal, L'Espagne Musulmane (Leipzig, 1924), I. au Xe siècle (Paris, 1932) وسأعود إلى تناول هذا الموضوع فى كتابى .

على البروتوكولات أى على الأوراق الأولى من أدراج البردى فان الأباطرة نقلوا هذه البسملة إلى بداية أو فاتحة الوثيقة (١) ، ولم يضطر الديوان البيزنطى إلى استخدام الرق إلا فى القرن العاشر حين كفت مصر نفسها عن صناعة البردى لحلول الورق محله فى كافة البلاد العربية (٢) .

وقد سار البابوات والكنيسة والأراضى البيزنطية فى إيطاليا بصفة عامة على القواعد الرومانية المتبعة فى تحرير الوثائق الصحيحة ، وعلى سبيل المثال نجد أن التاريخ القنصلى يذكر فى معظم الوثائق البابوية وفى كثير من المصادر الخاصة فى الإقليم الرومانى حتى السنين الأولى من القرن العاشر (٣) وكان البردى هو المادة الوحيدة المستخدمة فى الوثائق البابوية الرسمية حتى نهاية القرن العاشر باستثناء حالة واحدة ولم ينته إلا فى ١٠٥٧ ، ونجد على مرسوم للبابا يوحنا الثامن (سنة ٨٧٦) وصل إلينا باجزاء من بروتوكوله الأصلى البسملة الإسلامية وفقاً للقواعد التى وضعها عبد الملك(٤) .

---

(١) أنظر : K. Brandi, "Der byzantinische Kaiserbrief aus St. Denis" Archiv. für Urkundenr forschung, I (1908) ص ٥ وما بعدها وهو يذكر المسئلة ولكنه لا يبحث عن أسبابها .

(٢) F. Dölger, Regesten der Kaiserurkunden des Oströmichen Reiches (Munich, 1924-25), I. رقم ٦٥٢ ، ٦٢٧ الخ . وكان المشرفون على أدارة البردى فى البلوبونيز لا يزالون متمتعين بالاعفاء من الجندية فى القرن العاشر : أنظر ص ٢٤٤ الفصل ٥٢ من الادارة الامبراطورية لقسطنطين بورفيروس طبعة بون ، واستخدم الرق عرضاً منذ ٤٧٠ م على الأقل (قانون جستينان ، ١ ، ٢٣ ، ٦)

(٣) أنظر لمعرفة التفصيلات الخاصة باستخدام التواريخ القنصلية وبعد القنصلية فى إيطاليا فى تدوين المراسيم الامبراطورية وفرنسا والمصادر : Bresslau, II Ch. XVI

(٤) J.Karabacek, "Das Arabische Papier", Mitteilungen aus der Sammlung der Papyrus Erzherzog Rainer, II-III (Wien, 1887) ص ١٨ وما بعدها ، مادة (طراز) لجروهمان وبها المصادر . ومما تجدر ملاحظته أن وثيقة امبراطورية من سنة ٨٩٢ تقر بما لم يحفظ أصلها فى مجموعات الوثائق البابوية وانما حفظت صورتها المدونة على البردى . أنظر A. Mercati "Frammenti in un papiro di un diploma imperiale a favore della chiesa romana", Papstum und Kaisertum (Forschungen P. Kehr), (Munich, 1926) ص ١٦٣ — ١٦٧ .

واستخدم الأساقفة كذلك البردى على نطاق واسع حتى نهاية القرن الثامن ، وفى الواقع فأننا نعلم أنه يوجد على الأقل خطاب اسقفى واحد كتب على البردى فى سنة متأخرة وهى ٩٧٧(١) كما نعلم وجود وثائق رومانية خاصة دونت على البردى فى هذه الفترة ذاتها ويرجع آخر هذه الوثائق إلى عام ٩٩٨ . والوثائق الخاصة بالسلطات البلدية فى مدينة رافنا التى ظلت تابعة لبيزنطة حتى ٧٥١ وأصبحت فيما بعد مركزاً لدراسة القانون الرومانى دونت على البردى حتى منتصف القرن العاشر(٢) . هذه هى الأمثلة التى يمكننا التأكد منها ، ومن ناحية أخرى فان معظم البردى فى أوروبا الغربية لم يصل إلينا دون شك لأن البردى من حيث هو مادة للكتابة يختلف عن الرق ويتعرض تعرضاً شديداً للتلف إلا فى الجو الجاف ، وصفوة القول أنه حيثما اتبعت القواعد الرومانية لم يكن زوال البردى بسبب الفتوح العربية وإنما كان بسبب غلبة الورق بعد تلك الفتوح بثلاثة قرون (٣) .

إلا أن القانون الرومانى كان فى سبيله إلى الانحلال فى الدول الجرمانية فلم تذكر التواريخ القنصلية فى الوثائق غير الدينية فى لمبارديا وإيطاليا وفرنسا وألمانيا ، وفى الوثائق الخاصة تذكر عبارة sub die consule أى فى اليوم

---

(١) ذكرت المصادر فى Bresslau المجلد ٢ الجزء ٢ ص ٤٨٨ وما بعدها . وهناك رسالة فى عام ٨٦٢ يعتذر فيها بعض الأساقفة الألمان عن عدم الكتابة على البردى لأنهم لم يجدوا شيئا منه وقد اعتبرت هذه الرسالة دليلا على زوال البردى بالفعل ولكن الأمر على العكس فان مجرد شعور الأساقفة بضرورة الاعتذار يثبت أن استخدام الرق كان لا يزال أمراً استثنائيا . أنظر كذلك الفقرة التى اقتبسها Sabbe ص ٨٢٦ رقم ٧ (عام ١٠٠١) ، وخطاب ٩٧٧ صادر عن الأسقف ميرو فى جيرونا بأسبانيا .

(٢) ذكرت المصادر فى Bresslau فى المرجع المشار إليه . أنظر C. Paoli, Del papiro, considerato specialmente come materia che a servito alla scrittura (Firenze) 1878), ch. V. وذلك لما دون على البردى فيما عدا الوثائق .

(٣) انظر أيضا W. Erben, Die Kaiser- und Königsurkunden des Mittelalters (Munich, 1907) ص ١١٩ — ١٢٠ . وصحيح أن العرب نقلوا الورق إلى أوروبا ولكن هذا النقل حدث بعد عصر الفتوح العربية بعدة قرون وعلى أية حال فانه حين توقف إنتاج البردى فان الدواوين التى جرت على استخدامه فى أوربا الغربية لم تستخدم الورق بل استخدمت الرق .

القنصلى دون ذكر اسم القنصل فهى كل ما تبقى من الصيغة القديمة التى طواها النسيان . وأصبحت تضاف بقوة العادة وحدها (١) كما أن قوة العادة هى التى أدت بالديوان الملكى الميروفنجى إلى استخدام البردى المستورد حتى ٦٩٢ على الرغم من أن الرق الذى كان يسهل إنتاجه محلياً قد بدىء فى استخدامه لماما منذ سنة ٦٧٠ وما بعدها . ولكن الحظر الذى فرضه عبد الملك فى ٦٩٢ منع زمناً ما امداد البردى تماماً ، ولما رفع هذا الحظر لم يرجع الديوان الميروفنجى إلى استخدام هذه المادة الغالية التى لم تكن تشترى إلا احتراماً لتقليد آخذ فى الزوال (٢) .

ولسوء الحظ لم تصل إلينا أية وثائق أصلية صادرة من الديوان اللمبارددى ولكن كل ما نعلمه عنها إنما هو بطريق غير مباشر ، وهو مع ذلك يؤدى بنا إلى الظن بأن الوثائق الملكية وكذلك وثائق الأدواق كانت تدون على البردى ولعل ذلك يفسر سبب زوالها (٣) ومن ناحية أخرى فان أقدم ما وصل إلينا من الوثائق الإيطالية الخاصة المدونة على الرق هو عقد من عقود المسجلين فى مدينة بياشنزا مؤرخ فى ٧١٦ أى بعد الحظر العربى بثمانى وعشرين سنة ، ويمكن أن نستخلص من ذلك أن تقاليد القانون الرومانى كانت لا تزال هى الغالبة فى إيطاليا فيما يتعلق بوثائق الدولة والكنيسة (٤) إلا أن إصلاح عبد الملك

---

(١) أنظر ص ١١ — ١٢ والمصادر فى H. Aicher, Beiträge zur Geschichte der Tagesbezeichnung im Mittelalter (Innsbruck, 1912)

(٢) المدائنى ورواه البلاذرى (١ ، ٣٨٤) يقول إن الحظر استمر بعض الوقت . وأنظر كذلك عن انحطاط التقاليد الرومانية فى الديوان الميروفنجى ص ١٢٨ وما بعدها فى P. Kirn, "Zur Problem der Kontinuität zwischen Altertum und Mittelalter", Archiv für Urkunden., X (1930)

(٣) L. Schiaparelli, "Note paleographiche e diplomatiche", Archivio Storico Italiano, ser. 7, V (1926), 161-165. وص ٤٨٦ — ٤٨٧ وبها المصادر والمراجع فى المجلد الثانى من الجزء الثانى من Bresslau .

(٤) سبق أن ذكرنا اتخاذ القانون البيزنطى فى الولاية اللمبارددية (ص ٣ ، ١٢٢) وجدير بالذكر أن أقدم ما ورد عن وثائق البرابرة المدونة بالحبر المذهب طبقا للقواعد المتبعة فى الامبراطورية الشرقية يشير إلى هبة للملك اللمبارددى أريبرت الثانى (بداية القرن الثامن) وقد اتبعت الأمارات اللمبارددية فى جنوب إيطاليا المثال البيزنطى فى تحرير الوثائق الحكومية ولمعرفة المراجع أنظر ص ٢٢٩ وما بعدها فى F. Dölger, "Die Kaiserkunde der Byzantiner als Ausdruck ihrer politische Anschauungen," Historische Zeitschrift, CLIX (1939)

أثر فى الوثائق الإيطالية الخاصة تأثيره فى الوثائق الملكية فى فرنسا . وفى ألمانيا ترجع أقدم الوثائق المدونة على الرق والتى وصلت إلينا إلى الربع الثانى من القرن الثامن (١) وهكذا يبدو أنه حيثما اضمحلت التقاليد القانونية الرومانية فان استخدام الرق فى الوثائق الملكية ووثائق المسجلين لم يكن نتيجة مباشرة لفتح العرب لمصر وإنما كان نتيجة لتنظيم احتكارات الدولة العربية بعد ذلك الفتح بخمسين سنة .

وإذا ما وازنا بين العملة الميروفنجية والعملة الشرلمانية نزعنا بالطبع إلى اعتبار أن هاتين الحقبتين يفصل بينهما تباين قاطع ، فلدينا فى أول الأمر عملات ذهبية غالبة تحمل صوراً ، ثم نجد عملات فضية غالبة تحمل نقوشاً ومع ذلك فان الانتقال قد حدث فى خلال زمن طويل وقد زاد إنتاج العملات الفضية فى فرنسا منذ السنين الأخيرة فى القرن السادس أى قبل الإسلام بزمن طويل وقبل اضمحلال شأن الميروفنجيين ، وصحيح من ناحية أخرى أن نسبة الذهب المتداول قلت باستمرار فى عهد آخر ملوك الميروفنجيين ، وأن بين القصير على ما يبدو لم يضرب عملة ذهبية على الإطلاق (وإن كنا لا نستبعد العثور على شىء من هذه العملات مصادفة فى الحفائر الحديثة) ، ولكن العملة الذهبية قد ضربت فى عهد شرلمان وزاد سكها فى عهد لويس التقى. كذلك كان الانتقال من العملة المصورة إلى العملة غير المصورة انتقالا تدريجياً مستمراً فى خلال القرنين السادس والسابع ، وليس لدينا أية عملة مصورة من عهد بين ولكن لدينا عملات مصورة كثيرة من عهد شرلمان ولويس التقى (٢).

---

(١) أنظر ص ٤٨٩ — ٤٩٠ من الجزء الثانى من المجلد الثانى فى Bresslau

(٢) مراجع هذا الموضوع كثيرة جداً ويقوم الخلاف على النقاط التفصيلية ولكن الخطوط العامة أصبحت مستقرة . وتجد قائمة بكل المصادر الأصلية والقانونية تقريبا فى : M. Prou, Catalogue des monnaies carolingiennes de la Bibliothèque Nationale (Paris. 1896).

وكذلك فى A Dopsch, Die Wirtschaftsentwicklung der Karolingerzeit (الطبعة الثانية . Weimar, 1922)

ولا يمكن أن يتطرق الشك فى قيام الصلة بين هذا النقص التدريجى المستمر فى العملة الذهبية وبين النقص المستمر فى حجم المبادلات (١) ومن ناحية أخرى فأنه يجب الربط بين التدهور فى ضرب الصور على العملة وبين التدهور العام الذى أصاب الفن وسلطة الحاكم معاً ؛ والفضة أصلح من الذهب فى المبادلات الصغيرة وصناع النقود غير المدربين يفضلون النماذج المنقوشة إلا إذا أصر الحاكم على نشر صورته على العملة ، وقد ظهرت هذه النزعات كما سبق القول قبل الغزوات العربية فهى لا يمكن إذن أن تكون نتيجة مباشرة لهذه الغزوات ولها وحدها . وكان بين القصير أول من حاول إيجاد شيء من الوحدة فى العملة وإعادة شيء من الاحتكارات الملكية التى تخلى عنها الملوك الضعاف ، وواضح أن أسهل الطرق إلى وحدة العملة هو الاهتمام بالنزعات القائمة فعلا وإلغاء كافة العملات الذهبية المضروبة بالصور باعتبارها بقايا عهد مضى لقد كانت النهضة السياسية والفنية والاقتصادية فى عهدى شرلمان ولويس الأول نهضة مؤقتة لم تبلغ حد الكمال ، وكذلك كان الحال فى إحياء العملة الذهبية المضروبة بالصور فى عهديهما .

إن هذه الملاحظات التى أبديناها لم تدخل فى حسابها ما يمكن أن يكون من تأثير للغزوات العربية ولكنها لا تستبعد قيام مثل هذا التأثير ، ومع ذلك فأنه يجب أن نلاحظ مرة أخرة بعض الظروف التى أغفلها بيرن وأتباعه وهى أن فترة الفتوح العربيـة فى الشرق بل وفى أسبانيا ليست فترة تغيرات فجائية فى العملة الميروفنجيـة ، ولم تحدث تغيرات كبيرة نسبياً إلا حين استولت أسرة حاكمة مستقلة على السلطة فى أسبانيا إذ كان لأسبانيا عملة ذهبية فى عهد القوط الغربيين وعمال الخلافة المركزية ، ولكن أول حاكم مستقل بقرطبـة وهو عبد الرحمن الأول (الداخل) المعـاصر لبين القصير امتنع عن ضرب العملة

= ولم تلق مقالات دوبش التى ظهرت بعد ذلك أى ضوء جديد على الموضوع وكذلك الشأن فى مقالة A. Segre, "La circolazione monetaria del regno dei Franchi", Rivista Storica italiana (1931).

(١) أنظر مقالة M. Bloch الهامة "Le problème de l'or au moyen-âge" والمصادر فى مجلة Annales d'Histoire Economique et Sociales V (1933), 1-34 (وهى المقالة الأولى من هذه المجموعة) .

الذهبية وعن اتخاذ لقب الخليفة بسبب وجود خليفة آخر يسيطر (وإن تكن سيطرته غير شرعية) على المدن الإسلامية المقدسة ، ولم يتخذ عبد الرحمن الثالث لقب الخلافة بقرطبة إلا فى القرن العاشر بعد أن ساد المرتزقة الأتراك على الخلافة الشرقية ، وفى الوقت ذاته بدأ عبد الرحمن الثالث فى ضرب العملة الذهبية بانتظام (١) ويحتمل جداً أن تأثير سيادة عيار الفضة فى دولة مجاورة حمل بين على التخلى تماماً عن عيار الذهب فى مملكته .

ويحتمل كذلك أن يكون مثل العملة العربية المنقوشة قد شجع صناع العملة الفرنجة على التخلى عن ضرب العملة المصورة تماماً ، لا سيما وأن هذه العملة كانت تضرب غالباً فى إقليم بروفنس على مقربة من أسبانيا ، ولم يكن فى الإمكان أن يظهر هذا التأثر قبل الربع الثانى من القرن الثامن لأن العرب فى أسبانيا لم يقضوا تواً وفى الحال على العملة المصورة (٢) وموجز القول أنه يمكن أن نفترض أن النزعات الجديدة فى العملة الفرنجية والتى بدأت قبل الفتوح العربية لم تكن متأثرة بما يمكن أن يكون لهذه الفتوح من أثر فى انقطاع التجارة ولكنها تأثرت بنزعات مماثلة فى العملة العربية بأسبانيا .

ولم تؤثر العملة الإسلامية المنقوشة فى السكة الفضية والنحاسية المضروبة فى دول البرابرة بأوروبا الغربية فقط ، ولكنها أثرت كذلك فى العملة الذهبية التى اعتبرت أهم معرض لصور الملوك ، فالعملة الذهبية الوحيدة التى ضربها شرلمان فى فرنسا (فى مدينة Uzès القريبة من الحدود العربية) هى عملة منقوشة ، وضرب معاصره أوفا ملك مرسيا على عملته الذهبية اسمه بحروف لاتينية وعبارة

---

(١) ابن خلدون ترجمة De Slane ، ١ ، ٤٦٤ ، انظر Lavoix, III, XXVII ص ٩ A. Vives y Escudero, Monedas de las dinastias arábigo-españolas C. del Rivero, La moneda arabigo-española ص ١٠ وما بعدها (Madrid, 1893) (Madrid, 1953),

(٢) ينسب P.C. Robert فى مؤلفه Numismatique de la province du Languedoc إتخاذ نموذج العملات المغطاة بقشرة من الذهب إلى تأثير العرب ولكن أيبدو أن هذا النوع من العملات الفرنجية قد نشأ من العملات اللمباردية والعملات البيزنطية فى رافنا ، وسأبحث هذا الموضوع مفصلا فى مقالة أخرى .

عربية منقولة من دينار عباسى ، بل إن التاريخ المضروب كان هو التاريخ الهجرى (١٥٧ هـ — ٧٧٤م) وأخذت هذه العملات المقلدة على هذا النحو فى الازدياد حتى القرن الثالث عشر ، وهكذا حل الدينار العربى حلولا جزئياً محل النوميسما البيزنطية باعتباره نموذجاً للعملة فى أوروبا الغربية ، فهذه الظاهرة على وجه التأكيد ليست عرضاً من أعراض أزمة تجارية أحدثها العرب ، بل أنها على العكس تدل على أن التجار العرب تفوقوا على البيزنطيين فترة من الزمان (١) .

على أن الحال قد اختلف مرة أخرى فى مملكة اللمبارد ، فلم يكن للعرب حدود مشتركة معها وأحاطت بها الامبراطورية البيزنطية من كل جانب تقريباً ، بل أنها توغلت فى جزئها الرئيسى ونشأ تأثير مستمر متبادل بين دور السكة التابعة للبرابرة ودور السكة البيزنطية فى إيطاليا ، وانتقلت دار السكة فى رافنا من البيزنطيين إلى اللمبارد قبل أن يبدأ بين باستعادة إشراف سلطة الدولة على العملة فى فرنسا بعدة سنوات (٢) ولم يشهر سيف رقابة الدولة قط فى مملكة اللمبارد ، وظلت السكة محتفظة بالنموذج المصور وأن يكن تدهور الفن قد أدى هنا أيضاً إلى تغطية مساحات أكبر فأكبر من العملة بالعبارات المنقوشة ، ويضاف إلى ذلك أن غلبة الذهب كمعيار لم تلق معارضة ، وفى الواقع يبدو أن

---

(١) أنظر بصفة خاصة البحث القيم الذى نشره U. Monneret de Villard بعنوان "La moneta in Italia durante l'alto medio-evo" وذلك فى Rivista Italiana di numismatica, XXXII-XXXIII (1919 1920) وهو يشمل فعلا كل أوربا الغربية . وكذلك C. Sanchéz—Lavoix, I ص ١٢ وما بعدها ؛ وص XXXI وما بعدها فى Bloch فى بحثه Albornoz Léon y Castilla "La primitiva organizacion monetaria de المنشور فى مجلة Anuario del historia del derecho espanol, V (1928). ص ٣٣٥ وما بعدها ، وقد عكس حكام قشتاله الذين اشتهروا بمطالبهم التوسعية فى نهاية العصر الوسيط تقريباً صراع عبد الملك فوجهوه ضد حكام أسبانيا المسلمين وعارضوا العبارات الاسلامية المنقوشة على العملة العربية بعبارات مسيحية منقوشة على عملاتهم بحروف عربية .

(٢) لمعرفة المصادر عن العملات اللمباردية أنظر Monneret و Wroth, فى المراجع المذكورة .

كمية الفضة المتداولة كانت قليلة جداً كما كان الحال فى الامبراطورية (١) ومن ناحية أخرى ظلت العملة المصورة واتخاذ الذهب معياراً سائدين أيضاً فى مملكة القوط الغربيين حتى فتحها العرب (٢) وصدرت عملة ذهبية فى انجلترة أكثر من مرة منذ عهد اوفا إلى عهد ادوارد القس (٣) وهكذا يمكن أن نستخلص من ذلك أن النزعات الحديثة فى العملة الميروفنجية والشرلمانية الأولى لم تكن إلا ظواهر محلية .

ومما يجب الإشارة إليه أن السكة الذهبية اللمباردية بعد روثارى لم تكن تحمل صورة الامبراطور البيزنطى (فيما عدا العملة المحلية لادواق بنفنتو) وإنما كانت تحمل صورة الملك اللمباردى فهى إذن كانت تحدياً لمطالب الأباطرة فى شأن حقوقهم الاحتكارية ، وكان ذلك هو التحدى الباقى الوحيد منذ أن اتخذ العرب والفرنجة النماذج المنقوشة فى عملاتهم وزالت مملكة القوط الغربيين ، ولم يقض شرلمان على هذا التحدى حين تم له فتح إيطاليا فأحلت دور السكة اللمباردية صورة واسم الحاكم الجديد محل صورة واسم الملك

---

(١) ويجب أن نلاحظ مع هذا أن الصلدى الذهبى قد أصبح عملة حسابية فقط أو فى الغالب ولم تصل إلينا صلديات لمباردية وانما وصلت إلينا عملات تمثل كسور الصلدى (tremisses) ومثل هذا النقص فى الوحدة النقدية يمكن ربطه بالنقص فى حجم المبادلات . ولكنه حدث قبل الغزوات العربية .

(٢) إن العملات الذهبية لكسور الصلدى "tremisses" هى العملات الوحيدة التى وصلت إلينا من القوط الغربيين أنظر ص ٢٤ — ٢٥ من A. Heiss, Description générale des monnaies des rois Wisigoths (Paris, 1879) وقد طبعت صورة واسم الملك القوطى الغربى على هذه العملات منذ عهد ليوفيجلد ، ولكن بالنظر إلى التدهور السريع الذى أصاب الفن فى أسبانيا أتخذت الصور على العملة تدريجاً شكل خطوط هندسية مضطربة متشابكة بحيث يصعب أن نميز فيها الرأس والعنق ، وعلى النقيض من ذلك احتفظت العملة اللمباردية بمستوى فنى يكاد يصل إلى مستوى العملة البيزنطية المعاصرة .

(٣) أنظر ص ٥ — ٧ من H. Munro-Chadwick, Studies on Anglo-Saxon Institutions (London, 1905) ولا شك أن معظم التداول الانجلوسكسونى كان يتكون من العملة الفضية والنحاسية ولكن لم يصبح الذهب نادراً بعد الفتوح العربية وعلى العكس فقد شاعت فى القرن الثامن وبعده العملات العربية والعملات المقلدة لها . أنظر ص ١٣ وما بعدها والمصادر فى Bloch .

اللمباردى على العملة الذهبية (١) وفى تلك الأثناء لم يكن فى فرنسا إلا عملة منقوشة كما كان الحال من قبل ، ولكن حدث فيها تغيير فجائى بعد تتويج شرلمان امبراطوراً ، فامتنع صدور العملة الذهبية فى كافة ولاياته فيما عدا العملة المنقوشة فى أوزيس التى كانت لا تزال تتداول فى ٨١٣ بالرغم من الشكاوى التى قدمتها بعض المجالس ، وسحبت العملة الفضية والنحاسية المنقوشة وحل محلها فى كل مكان عملة مستوحاة من العصر القديم عليها صورة الأمبراطور متوجاً بالغار وإسمه ولقبه الأمبراطورى(٢) .

ولا يمكن الشك فى أن وضع معايير موحدة للأمبراطورية كلها كان خطوة نحو المركزية ، ولكنه يتحتم علينا بعد ذلك أن نجد تفسيراً للأسباب التى دعت إلى اختيار النموذج البيزنطى المصور لضرب العملات الفضية والنحاسية وإلى الاحتفاظ بالنموذج المنقوش لضرب العملة الذهبية القليلة التى ظلت متداولة ، ويحتمل أن نجد الاجابة عن ذلك فى علاقة شرلمان بالامبراطورية البيزنطية أكثر مما نجدها فى نتائج الغزوات العربية التى حدثت قبل ذلك بقرن أو أكثر ! وفى الواقع كان اتخاذ شرلمان للقب الأمبراطورى ضربة قوية دون شك للمزاعم البيزنطية ، ومنذ زوال الملكية الفارسية والملكية الحبشية لم يجرؤ أى حاكم أجنبى أن يلقب نفسه بلقب الأمبراطور(٣) وقد أجمعت كافة المصادر المعاصرة على

---

(١) أنظر Monneret فى مؤلفه السابق . وبعد سقوط دزيدريوس ضرب دوق بنفنتو عملة ذهبية مستقلة ولكن شرلمان لم يلبث أن أجبر الدوق جريموالد على إضافة اسم الملك الفرنجى على العملة والوثائق الصادرة عن الدوق وهكذا شمل الاحتكار الملكى مرة أخرى الوثائق والعملة بالطريقة ذاتها .

(٢) أنظر المصادر فيما سبق رقم ٢٦،٤٠ لمعرفة معنى صورة الحاكم المتوج بالغار . واستمر الامبراطور البيزنطى حتى عام ٧٣٠ يرسل صورته المتوجة بالغار إلى عماله بايطاليا (أنظر سنة ٧٣٢ فى Annal. Baron. — ولكن يجب أن يستبدل بهذا التاريخ سنة ٧٣٠) .

(٣) ساعدت الغزوات العربية مرة أخرى على تخليص الامبراطورية البيزنطية من المنافسين المطالبين باللقب الامبراطورى إذ اتخذ العرب ألقابا قومية الأصل كلقب الخليفة أو أميرالمؤمنين وهى ألقاب لا علاقة لها بالمطالب البيزنطية . ومن ناحية أخرى فانه صحيح أن الملك كوينولف اتخذ لنفسه قبل تتويج شرلمان بعامين لقب امبراطور مرسيا ويحتمل أن هذا اللقب فى نظره لم يتضمن مطالب امبراطورية فعلية وانما تضمن فقط علو مركزه بالنسبة لغيره من ملوك انجلترة =

أن شرلمان كان يدرك خطورة هذا العمل وبذل كل جهد ممكن لتهدئة ثائرة بيزنطة وكبريائها وللحصول على الاعتراف بلقبه من الامبراطور الشرعى بالقسطنطينية (١) ويلاحظ من ناحية أخرى أنه لم يطلق على نفسه امبراطور الرومان 'Romanorum Imperator' كما فعل الامبراطور البيزنطى ولكنه اتخذ لقب الامبراطور . . . حاكم امبراطورية الرومان 'Imperator Romanorum Gubernans Imperium' وهذا اللقب الأخير يعد أكثر تواضعاً من اللقب الأول، ويحتمل أن تقبله القسطنطينية أكثر مما تقبل صيغة تتضمن المساواة المطلقة (٢) ويجوز القول بأن الكف عن ضرب السكة الذهبية المصورة الذى قضى على آخر أشكال المقاومة للاحتكار البيزنطى كان خطوة أخرى تنطوى على حسن النية

= أنظر ص ٥ وما بعدها فى : E. E. Stengel, "Kaisertitel und Suveränitätsidee", Deutsches Archiv für Geschichte des Mittelalters, III (1939), ولكن لايحتمل أن القسطنطينية قد سمحت بمباهاة ملك من الجزيرة الشمالية النائية !

( ) أنظر ص ٢١٩ وما بعدها والمصادر فى البحث القيم لـ L. Halphen, Etudes critiques sur l'histoire de Charlemagne (Paris, 1921).

(٢) لقد لا حظ بيرن ص ٢٠٩ — ٢١٠ وشتنجل فى مؤلفه المذكور شذوذ هذه الصيغة . وكانت المشكلة الدبلوماسية دقيقة لأن تتويج شرلمان يمكن أن يعد كأنه خلع للامبراطور « الرومانى » الآخر . أنظر ص ٢٦٧ — ٢٦٨ ، من A. Gasquet, l'Empire Byzantin et la Monarchie Franque (Paris,1888) ، وفى الواقع لم يشترك « الأباطرة » القدامى المنافسون للامبراطور البيزنطى معه فى أى نعت جغرافى . صحيح أن كسرى الأول لقب نفسه بملك الملوك (شاهنشاه) دون أن يلحق بلقبه نعتاً جغرافياً . ولكن الديوان البيزنطى كان يلقبه بملك الفرس ، وخاطب كسرى الثانى فى رسالة له الامبراطور موريس بملك الروم ، ولقب نفسه بملك الفرس (أنظر ص ٤ وما بعدها من K. Guterbock, Byzanz und Persien in ihrer diplomatisch-völkerrechtlichen Beziehungen (Berlin, 1906) ، ومن ناحية أخرى فانه لا يتطرق الشك الآن فى أن الأباطرة البيزنطيين استخدموا لقب امبراطور الرومان (ملك الروم) بكامله منذ بداية القرن الثامن (أنظر ص ٤٦٩ وما بعدها فى N. Lichacev, "Sceaux de l'empereur Léon III", Byzantion; XI (1936) ، وعلى ذلك فانه لا يمكن الاستمرار بعد الآن فى القول الشائع بأن هذه الصيغة اتخذت أول ما اتخذت فى ٨١٢ (لتكون لقبا أعلى من لقب الامبراطور مجرداً الذى اعترف به لشرلمان فى تلك السنة) — أنظر كذلك H. Heldmann, Das Kaisertum Karls des Grossen (Weimar, 1928) وخاصة الفصلين الثالث والسابع ، ولكن أنظر الاعتراضات عليه فى ص ٢١٤ وما بعدها فى مقالة F.L.Ganshof المنشورة بمجلة Le Moyen-Age, XL (1930).

وترمى إلى تمهيد السبيل إلى التفاهم ، وقد حدث اتفاق مماثل بين بيزنطة وفارس لم تنس ذكراه بعد (١) وهكذا امتنع ضرب السكة الذهبية تماماً فى إيطاليا لأنه كان من الصعب اقناع الإيطاليين بقبول عملات غير مصورة وغير مألوفة . ولم تكن النقود الذهبية المنقوشة فى فرنسا شيئاً جديداً ومع ذلك فأنها أثارت فيها الشكوى لأنها على ما يظهر كان يسهل تزييفها (٢) وإذا أمكن أن يقبل تفسيرنا هذا فأننا نستخلص أن إصلاحات شرلمان النقدية لم تدفعه إليها اتساع الفتوح العربية ، وإنما حفزته عليها قبل كل شيء اعتبارات السياسة وحسن الجوار إزاء الامبراطورية البيزنطية ومن الواضح أن هذا لا يتضمن القول بأن الظروف الاقتصادية لا شأن لها بهذه الاصلاحات ، إذ يحتمل أن شرلمان لم يكن ليضحى بالعملة الذهبية المصورة فى سبيل التصالح مع الامبراطور البيزنطى إلا إذا كانت قيمة الذهب وفائدته الاقتصادية قد نقصت كثيراً فى فرنسا قبل ذلك الوقت ، فاصلاحات شرلمان فى هذه الناحية متممة لاصلاحات بين ، ولكن الحالة الاقتصادية فى إيطاليا لم تكن تبرر التخلى عن الذهب ولما لم تعد العملات الذهبية الجديدة تضرب محلياً منذ عهد شرلمان فان العملات الذهبية الأجنبية (عربية وبيزنطية) قد حلت محل العملة اللمباردية القديمة فى كافة أنحاء شبه الجزيرة الإيطالية (٣) .

وفى عام ٨٠٦ حين كانت العلاقات بين شرلمان والامبراطورية الشرقية

---

(١) وصف قسطنطين بورفيروجنتوس بعد ذلك بأزيد من قرن باسهاب فى كتابه De Ceremoniis, I, ch. 89-90 القواعد المتبعة فى استقبال سفراء الفرس كما لو كان هؤلاء السفراء لايزالون يفدون على البلاط البيزنطى! وقد تبادل ملوك الفرس وآل شرلمان مع الامبراطور البيزنطى لقب (الأخ) فى مراسلاتهم الرسمية وفى الحالين ظل الامبراطور البيزنطى وحده يضرب العملة الذهبية .

(٢) أنظر Dopsch, II, 300 وبه المصادر ، إلا أن أسباب الشكوى غير واضحة تماماً ومما يجب ملاحظته أن دوق بنفنتو كف عن وضع اسم شرلمان على عملاته بعد ٨٠٠ ، وقد فسر هذا التصرف على أنه مظهر للاستقلال من جانب تابع عاص ولكن ثمة تفسير آخر وهو أن شرلمان نفسه قد تنازل برضاه عن حق نقش اسمه على العملة الذهبية المستقلة الوحيدة التى كانت لا تزال تتحدى الاحتكار البيزنطى وبذلك تجاهل شرلمان سكة تابعه دون أن يرفض الاعتراف بها أو يعارضها صراحة .

(٣) أنظر قائمة المصادر والمراجع ص ٧٨ وما بعدها فى : Monneret, XXXII

على أسوأ حال لم يذكر شرلمان اللقب الامبراطورى فى تقسيمه الدولة بين أبنائه، ولكن أمكن الوصول فى النهاية عام ٨١٢ فى اكس لاشابل إلى اتفاق يتضمن اعتراف السفراء البيزنطيين بشرلمان امبراطوراً 'Imperator et Basileus' وبعد ذلك بسنة وضع الامبراطور الهرم فى اكس لاشابل نفسها (لا فى رومة) التاج على رأس لويس التقى وأمر أن يلقب بالامبراطور والعظيم 'Imperator et Augustus' وفى عام ٨١٤ تولى لويس العرش واحتفظ بعلاقات سياسية لا بأس بها مع أباطرة الشرق ، وكان الأباطرة البيزنطيون قد اتجهوا إلى موقفهم الودى هذا لأملهم فى الحصول على معونة الامبراطور الكارولنجى الثانى ضد العرب والبلغار ولكن هذا الأمل لم يتحقق (١) ، وأسوأ من ذلك بكثير (وعلى الأقل فى أعين أباطرة بيزنطة المهتمين بالمراسم) أن لويس تجرأ على ضرب العملة الذهبية باسمه ورسمه وعلى مثال عملة شرلمان الامبراطورية الفضية والنحاسية ، وكان ظاهر هذه العملة يحمل تاجاً وكلمتين هما Munus divinum، أى (هبة إلهية) مما يتضمن أن لويس كان امبراطوراً بفضل الله وليس أخاً صغيراً لأخيه الامبراطور الشرقى ، وفى الحق أن مثل هذا التأكيد للسلطة لم يصدر عن دار سك إيطالية وإن تكن إيطاليا أنسب مكان للبدء باعادة ضرب العملة الذهبية ، ذلك أن العملة الذهبية التى سكها لويس ضربت فى أبعد أجزاء امبراطورية عن الحدود البيزنطية وأقربها إلى القبائل الجرمانية غير المتحضرة التى يمكن أن يبهرها سحر النقود الذهبية المصورة (٢) ولكن الامبراطوريين البيزنطيين ميخائيل وتيوفيلوس من ناحيتهما قد تلقبا فى خطاب أرسلاه إلى لويس بأباطرة الرومان فى الله ولقبا لويس « بملك الفرنجة واللمبارد والامبراطور المعين منهما (٣) . . !

---

(١) أنظر ص ٢٢٤ وما بعدها فى Halphen عن معاهدة ٨١٢ ، وكذلك R. Cessi فى "Pacta Veneta" المنشورة بمجلة 'Archivio Veneto (السلسلة الجديدة) IX, (1928) وأنظر عن التتويج فى عام ٨١٣ وسوابقه ص ٤١٩ وما بعدها فى Heldmann ، وكذلك ص ٥٧ وما بعدها فى K. Hampe (على الرغم من اسرافه فى بلاغة الأسلوب) Herrschergestalten des deutschen Mittelalters (Leipzig, 1927) ؛ وعن مشروعات القيام بعمل مشترك أنظر ص ١٧٧ وما بعدها والمراجع فى A. A. Vassilev, Byzance et les Arabes (Bruxelles, 1935)

(٢) أنظر ص XXXII وما بعدها فى Prou, Monnaies Carolingiennes

(٣) أنظر ص ٣١٣ — ٣١٤ فى Gasquet

وقد كال الصراع الكنسى فى سبيل مساواة القسطنطينية بروما وفى سبيل إقامة الكنيسة البلغارية الضربات الأخيرة للاتفاق المنهار الذى عقد فى اكس لاشابل ، فلما اختل ميزان القوى نهائياً بتقسيم الامبراطورية الغربية واعتلاء الأسرة المقدونية العرش فى الشرق سحب بازيل الأول رسمياً اعتراف بيزنطة بالرتبة الامبراطورية للحكام الكارولنجيين ، ولم يقم لويس الثانى إلا بارسال رقعة دبلوماسية ، ذكر فيها بازيل بأن لقب 'basileus' أو الامبراطور قد سبق منحه لحكام كثيرين من الوثنيين أو المسيحيين على السواء ، ولكن احتجاجه ظل دون رد (١) ويحتمل فى مثل هذه الظروف أن لويس الثانى قد ثأر لنفسه بالرجوع إلى ضرب العملة الذهبية ؛ وضرب امراء بنفنتو النقود الذهبية بانتظام ، ونحن نعلم أن لويس الثانى ضرب لسنوات عدة العملة الفضية فى بنفنتو باسمه ولقبه الامبراطورى، ولم تصل إلينا عملة ذهبية من عهد لويس، ولكننا لا نستطيع أن نأخذ الصمت دليلا لأن سلطته على بنفنتو لم تستمر إلا سبع سنين ، وأقرت بنفنتو فيما بعد بالسيادة البيزنطية وجدير بالملاحظة أنه بعد هذا الاقرار لم تسك فيها أية عملة ذهبية على ما يظهر (٢) .

وعلى كل حال كان الذهب دواماً أداة التجارة الدولية على الأخص كما بين مارك بلوك ؛ وكانت الفضة كافية فى العادة لأغراض التجارة المحلية ، وكانت العملة الذهبية إذا أصبحت مقبولة دولياً أداة لنشر هيبة الحاكم الذى تحمل إسمه ورسمه ، ولكن لم يكن اسم أى حاكم كفيلا بخلع الثقة الدولية على العملة الذهبية . ففى القرن الثامن أدى انقطاع العملة الذهبية فى فرنسا إلى زوال النقود الفرنجية من عداد النقود المقبولة دولياً . وحاول لويس التقى السير فى عكس اتجاه التيار ولم يتأثر بهيبته إلا الفريزيون والسكسون فاستعملوا عملته الذهبية على نطاق واسع بل وقاموا بتقليدها فى بلادهم بعض الوقت ، ولكن خلفاء لويس الضعاف الذين عجزوا عن مجرد الاحتفاظ باحتكار الحاكم للعملة لم يكن لديهم

---

(١) أنظر ص ٣٠١ وما بعدها وص ٣١١ وما بعدها فى Gasquet ؛وص ٤٣ وما بعدها فى G. Ostrogorsky, "Die byzantinische Staatenhierarchie" Seminarium Kondakovianum, VIII(1936)

(٢) لمعرفة المراجع أنظر A. Engel, E. Serrure, Traité de Numismatique du Monmeret, XXXIII ؛ Moyen Age (Paris, 1891-1905)

أى أمل فى إقناع التجار الدوليين بقبول العملة الذهبية الفرنجية بدلا من الدنانير البيزنطية أو الإسلامية (١) وخلاصة القول أن التخلى نهائياً عن معيار الذهب بعد لويس التقى لم يكن له صلة مباشرة بالغزوات العربية ، ولكنه يرجع إلى نقص هيبة الملوك الغربيين . ولم يصبح فى الإمكان الرجوع إلى ضرب العملة الذهبية فى أوروبا الغربية (٢) إلا فى القرن الثالث عشر حين هبطت مكانة البيزنطيين والعرب على السواء .

وإذا كان زوال البردى أو زوال العملة الذهبية لا يرتبط بأى تقهقر فجائى فى التجارة ناتج من الفتوح العربية فأن نظرية بيرن لم يعد لها مايؤيدها . وفى الواقع نجد أن الأدلة التى جمعها ساب فى بحثه سابق الذكر تكفى وتزيد للدلالة على أن تجارة الأقمشة الشرقية المصبوغة بالأرجوان والموشاة لم تنقطع قط فى أوروبا الغربية . ونستطيع أن نفترض على الأكثر أن هذه التجارة أصابها هبوط مؤقت وإن انعدمت الأسس لهذا الغرض ، وعلى أية حال لا يمكن استخلاص احصاءات مقارنة إذا كانت المصادر عرضية قليلة متباعدة فيما بينها ، ومع ذلك فأننا سنفترض ابتغاء دليل آخر أن تجارة الأقمشة قد أصابها الهبوط ، فهل يجب أن نربط بين مثل هذا الهبوط الإفتراضى وبين الإنحلال العام فى التجارة ؟

يجب أن ندخل فى حسابنا قبل كل شىء . النزعات الخاصة بشئون العرف

---

(١) جرت فى الواقع محاولات عدة لارجاع ضرب العملة الذهبية فى أوربا الغربية وذلك من القرن التاسع حتى الثالث عشر . ولكن العملة الذهبية المحلية لم تستطع قط أن تكسب ثقة التجار ، والعملات الذهبية الوحيدة التى ضربت فى الغرب وتداولت على نطاق واسع كانت تقليداً للنقود العربية والبيزنطية . أنظر Monneret فى مؤلفه المذكور ، ص ٢٢ وما بعدها فى Bloch.

(٢) أنظر بصفة خاصة ص ٢١٩ وما بعدها من G. I. Bratianu, Etudes byzantines d'histoire économique et sociale (Paris 1938) ، وكذلك ص ٢٥ — ٢٨ فى Bloch ، ومقالة G.Luzzatto بعنوان "Oro e argento nella politica monetaria veneziana" فى مجلة Rivista storica Italiana, 1937, fasc. 3. ومقالة R. Lopez بعنوان Un consilium di giuristi torinesi nel Dugento فى مجلة Bolletino storico-bibliografico Subalpino, XXXVIII (1936)

والأزياء ونعيد القول بأن قيمة الرمز لا تتعدى دائرة الإصطلاح الذى بنى عليه فالعلم كان لايمكن أن يكون شيئاً أكثر من قصاصة من القماش فى عهد الجمهورية الرومانية ، ولم يأبه الهون ومعظم الجرمان الأوائل بالثياب الأرجوانية الأمبراطورية ، وقد نتفق مع Halphen فى استبعاد النادرة البارعة التى أوردها صاحب الحوليات المعروف براهب دير سان جال السويسرى على أساس أنها من وحى الخيال وهى النادرة التى يظهر فيها شارلمان وهو يمكر بضباطه الذين فضلوا الثياب الشرقية المترفة على الأزياء القومية البسيطة . ومع ذلك فأن هذه النادرة دليل دون شك على الرأى الشائع بين الفرنجة حين كتب الراهب حولياته فى النصف الثانى من القرن التاسع(١) ويذكر مصدر آخر أن شارل الأصلع بعد أن توجه البابا يوحنا الثامن ارتدى ثوباً رسمياً بيزنطيا وجلب على نفسه لوم رعيته لإحتقاره تقاليد ملوك الفرنجة واتخاذه أبهة البيزنطيين الباطلة ، وهذا المصدر لم ينصف شارل وأن تكن ميول هذا الحاكم البيزنطية وخاصة فى شئون الحقوق الملكية حقيقة لا شك فيها إلا أن السبب المختار للوم شارل لابد أنه يعبر عن شعور فعلى (٢) .

والخلاصة أن النقص فى استخدام الملابس الشرقية بين العلمانيين (إذا كان ثمة نقص) يرجع إلى حد كبير إلى تغيير الأزياء . ولم تغير الكنيسة أزياءها وفى الواقع نجد أن معظم ماتبقى من الدلائل على وجود الثياب الشرقية فى أوروبا الغربية مرتبط بالكنيسة (٣) .

---

(١) أنظر ص ١٠٤ وما بعدها فى Halphen وهو يعارض ساب فى مواضع متفرقة ، F. Vercauteren, "Note sur les rapports entre l'Empire Franc et l'Orient...," Byzantion, IV (1927-28), ص ٤٣١ — ٤٣٥ وأنظر أيضاً ص ٨٠ ومابعدها فى A. Dempff, Sacrum Imperium (München, 1929) وموضوع النادرة التى أوردناها مشكوك فيه ولكن الوصف الذى ورد بها عن سوق بافيا للاقمشة الشرقية وصف دقيق . أنظر الفصل الخامس من البحث القيم A. Solmi, L'amministrazione finanziaria del regno italico nell'alto medio evo (Pavia,1932) وتجد دليلا هاماً آخر شبيها بهذه الأدلة فى Alcuin, M.G.H., Hist. Ep. Karol. Aevi, II, 375.

(٢) أنظر ص ٦٥ وما بعدها فى Halphen وص ٦٠ وما بعدها فى J. Ebersolt, Orient et Occident (Paris, 1928-29), I. ، وص ٢٤٧ وما بعدها فى Dölger

(٣) أنظر Sabbe فى مؤلفه المذكور ، وص ١٠٧ وما بعدها فى Solmi عن أمراء إيطاليا الجنوبية الذين ظلوا متمسكين بالرسوم البيزنطية ، وص ٢٤٨ وما بعدها والمراجع فى Dolger

ومن ناحية أخرى يجب أن نتذكر أن الإحتكار الملكى للثياب والجواهر — على عكس احتكار العملة والبردى — لم يشمل الصناعة والتجارة فقط ولكنه شمل أيضاً استخدام أنواع كثيرة من هذه الأشياء . وأن ماقاله عمال الجمارك البيزنطيون ورواه ليودراند فى القرن العاشر له دلالته إذ أن البيزنطيين كانوا يرون أن أرتداء الأقمشة المصبوغة بأنواع معينة من الأرجوان (ويشمل ذلك بعض الأقمشة التى لم تخصص للأمبراطور أو لكبار رجاله) لا يجب أن يسمح به إلا للأمة البيزنطية « حيث أننا نفوق الأمم الأخرى كلها فى الثراء والحكمة » ، وهكذا لم يعد إحتكار الأقمشة ، وشأنه فى ذلك العملة الذهبية ، فرضاً تعسفيا من جانب الحكومة بل تغلغلت جذوره فى إحساس الشعب (١) . وقد حددت مجموعة من اللوائح المعقدة الدقيقة (وهى لوائح لانعرفها تفصيلا إلا فيما يخص القرن العاشر ولكنها مبنية إلى حد كبير على قوانين الأمبراطورية الرومانية المتأخرة) أنواعا مختلفة من الأقمشة تبعاً لأنواع صباغتها وأحجامها . وبعض هذه الأنواع يمكن تصديره دون قيود وبعضها حرم تصديره ، وبعضها يمكن شراؤه ولكن بكميات محدودة(٢) وتمتع رعايا الأمبراطورية (كالبنادقة وأهالى بعض المدن فى جنوب إيطاليا) وتجار البلاد الحليفة (كالبلغار والروس) بتسهيلات خاصة منحت بمعاهدات . ولكن لم يمنح التصدير غير المحدود باية حال (٣) حتى أن الكنائس والأديرة فى البلاد الأجنبية لم تكن لتحصل على

---

(١) أنظر Liudprand of Cremona, Legatio, ch. 54.

(٢) أهم المصادر هو كتاب الوالى The book of the Prefect، وأنظر أيضاً مجموعة القوانين الامبراطورية : Basilics, XIX, I, 80 ، وقوانين ليو السادس Nov. Leonis VI, LXXX ولمعرفة المراجع أنظر ص ٢٠٤ وما بعدها فى G. Mickwitz, Basilics, LIV, 16, rubr. Die Kartellfunktionen der Zünfte (Helsingfors, 1936) ، وأنظر بحثى "The Commrecial Treaties of the Byzantine Empire" وسيظهر فى مجلة Byzantion, XVI (1942-43)

(٣) أنظر ص ١١٧ وما بعدها فى A. Stöckle, Spätromische und byzantinische Zünfte (Leipzig 1911) ، وص ٨٤ وما بعدها فى Ebersolt, Arts Somptuaires والفصل الأول من J. Kulischer, Russische Wirtschaftsgeschichte (Jenae, 1925) وص ٤٩ وما بعدها فى I. Sakâzov, Bulgarische Wirtschaftgeschichte (Berlin, 1929)؛ وص ١٤٤ وما بعدها فى S. Runciman, A History of the First Bulgarian Empire (London, 1930) ، والفصل الخامس والمراجع فى Solmi

الأشياء الخاصة بالعبادة اللازمة لهياكلها بدون إذن خاص من الأمبراطور ، وفرض على السفراء الأجانب أن يعطوا أمتعتهم لرجال الجمارك ليقوموا بالتفتيش فيها وكان تفتيشهم هذا يتم الأشراف العادى المستمر على سوق الأقمشة وحوانيت بيع الجواهر والذى يقوم به عمال معينون من موظفى المدينة (١) ويحتمل فى مثل هذه الظروف أن تكون أكبر مصادر تموين أوروبا الغربية هو العادة التى سبق ذكرها وهى ماجرى عليه الأباطرة فى إرسال الأشياء الرسمية كهدايا دبلوماسية ، وقد أسرف بعض الأباطرة فى هذه الهدايا إلى الحكام الأجانب والكنائس ولكن الأباطرة الذين لم يكونوا فى حاجة إلى كسب الحلفاء أو استرضاء الكنيسة الغربية كالأباطرة الذين تزعموا حركة تحطيم الأيقونات وعاصروا شارل مارتل وبين القصير اقتصدوا فى ذلك كثيراً ، وقد حذر قسطنطين بورفيروجنتوس ابنه فى القرن العاشر من أجابة طلبات الحصول على التيجان الأمبراطورية والأردية والأقمشة التى كثيرا ما كان يتقدم بها جيران الأمبراطورية من المغول والصقالبة وقال (وكأنه يعتقد فيما قال) أن هذه الأردية والتيجان لم تصنعها يدى الانسان ولكنها أرسلتها السماء بواسطة الملائكة أنفسهم (٢) .

ولا جدال فى أنه وجد مصدر آخر لإمداد للغرب بهذه الممنوعات وهو التهريب ، ومهما نشط المراقبون أو زاد عددهم فانهم لا يستطيعون أن يروا كل شيء وغالباً ما كانوا يقبلون الرشوة إن شاءوا ، وإذا كان لنا أن نعتقد فى رواية ليود براند المتحيزة فان غوانى إيطاليا فى عهد قسطنطين بورفيروجنيتوس

---

(١) G. Millet, "Sur les sceaux des commerciaires byzantins"; Mélanges G. Schlumberger, (Paris, 1924), II, 302. , G.P. Bognetti, Note per la storia del passaporto del salvacondotto (Pavia, 1933 p. 109 ; K.E. Zachariae von Lingenthal, Eine verordnung Justinians über den Seidenhandel; Mémoires de l'Académie Impériale de Saint-Petersbourg, ser. 7, IX (1865) والقانون الأخيرة فى رأيى لم يضعه جستينان الأول ولكن وضعه أحد خلفائه .

(٢) Const. Porphyr., De cerim, I, 469 ff., ed. Bonn; L. Niederle, Manuel de l'antiquité slave (Paris, 1926), II, ch. X; A. Andréades Byzance, paradis du monopole et du privilège, Byzantion, IX(1934) 171-181.

أمكنهن التزين بالحلى التى خصت بها الملائكة الامبراطور العظيم وحده(١) ولكن ليوديراند أسرف فى المبالغة إذ لابد أن ثمن الأقمشة الشرقيـة ونفقات نقلها ورشوة الموظفين المتواطئين لم تتح إلا لقلة نادرة من الغربيين لذة التمتع بهذه السلع المهربة حتى فى عهد امبراطور ضعيف كالامبراطور قسطنطين السـابع . أما إذا كانت السلطة فى يدى حاكم « اتسعت قبضته »وطال باعه كنيقوفوروس وكاس استحال القيام بالتهريب فعلا(٢) .

ومع ذلك فانه كان فى الإمكان شراء الأقمشة كذلك فى البلاد التى حكمها العرب ، صحيح أنه قد نشأ احتكار منذ عهد عبد الملك ، وأن الحكام المسلمين بصفة عامة اقتصدوا أكثر من قياصرة الروم فى هداياهم الدبلوماسية من الأقمشة ، ولكن القيود التى فرضها الحكام المسلمون لم تكن فى شدة القيود المفروضة فى الامبراطورية الشرقية . وهذا يفسر السبب فى أن كثيراً من كبار الشخصيات فى أوروبا الغربية ومنهم رجال الدين والصليبيون قد تزيوا فى مناسبات كثيرة بثياب رسمية فاخرة وشى طرازها بعبـارات الحمد لله التى كانت كلماتها لحسن الحظ غير مفهومة من معظم من ارتدوا هذه الأقمشة(٣) .

وموجز القول ان أى إضطراب يمكن ملاحظته فى أمداد الأقمشة الشرقية نشأ فى الأغلب من اضطراب فى إشراف الدولة أو فى نظام المحالفات مع الحكومتين الرومانية والعربية ، وأن ظهور الامبراطورية العربية لم يؤد إلى نقص الإمدادات بل على العكس قلل من مصاعب الحصول على الأقمشة ، وذلك لأن فكرة العرب عن الاحتكار الملكى كانت أقل وضوحاً .

---

(١) Liudpr., Leg., ch, 53 ff ، وأنظر عن الرشاوى والتهريب فى حقبة متأخرة G. I. Bratianu, Recherches sur le commerce génois dans la Mer Noire au XIIIe siècle (Paris, 1929), p. 127 ff.

(٢) أنظر Liudprand فى مؤلفه المذكور . ومما يجدر ملاحظته أن ليو أخا نيقوفوروس حين أراد اقصاء خليفة أخيه عن العرش (يوحنا تزيمسكيس) سلمه إلى اعدائه وهم صناع الأقمشة الساخطون التابعون للحكومة (Leo Diac. pp. 146-147, ed. Bonn)

(٣) لمعرفة المراجع أنظر جروهمان فى مادة (طراز) ولكنه ليس لدينا حتى الآن بحث قيم عن تصدير الأقمشة العربية إلى أوروبا الغربية .

أما عن الاضطراب فى تجارة التوابل فأننا لا نعلم عنه إلا قليلا، وتبين بعض الوثائق التى ذكرها ساب أن التوابل كانت تستورد لماماً إلى أوروبا الغربية فى الوقت ذاته الذى قال بيرن أنها اختفت فيه ، ولكن ليس لدينا لسوء الحظ دراسة خاصة بهذا الموضوع وسأكتفى بايراد بعض الملاحظات العامة وهى مقترحات لموضوعات بحث أكثر مما هى حقائق مقررة ثابتة .

ولابد من أن ندخل فى حسابنا فى هذه الناحية أيضاً تطور الذوق، فهل كان الأشراف الجفاة وكبار رجال الكنيسة المخشوشنين فى أوائل العصر الوسيط فى أوروبا الغربية مولعين بالطعام المتبل كما أولع به الرومان أو أهل عصر النهضة ؟ نحن نعلم أن أهل عصر النهضة كانوا من المتذوقين لاطايب الطعام ، ولم يعرف تاريخ فن الطهى فى العصر الوسيط الأول تفصيلا بعد ، ولكن افتراض وجود الذوق الخشن فى هذا العصر لايستبعد بتاتاً .

ومن ناحية أخرى فان التوابل كانت ترد من بلاد مختلفة بعيدة بحيث لايكفى الربط بين الاضطراب فى إمدادها والعلاقات العامة بين العالم العربى وأوروبا الغربية، فالثورات التى يمكن أن تكون قد حدثت فى الشرق الأقصى الآسيوى أو فى أفريقيا المجهولة يمكن أن تكون قد أثرت فى تجارة التوابل تأثيراً عميقاً . وقد جاء فى رواية كاتب إيطالى من كتاب الحوليات أنه قامت ١٣٤٣ حرب بين العشيرة الذهبية والجاليات الجنوية فى القرم نتج منها ارتفاع سعر التوابل من ٥٠ إلى ١٠٠ ٪ (١) ويجب أن نتوقع أن تحدث أزمات من هذا النوع نتيجة للحروب الآسيوية فى العصر الوسيط الأول . وقد كان القرن الثامن الذى شهد ظهور الكارولينجيين فى أوروبا الغربية عصر اضطراب فى آسيا الشرقية إذ انتابت الهند تلك الأزمة التى أعقبت اندحار البوذية وانتصار نظام راجيوت الاقطاعى ، وحين غزا العرب بلاد السند عام ٧١٢ كانت هندستان فى سبيل التفكك إلى عدد كبير من الدويلات الصغيرة ، وبعد أن وصلت أسرة تانج

---

(١) Giovanni Villani, Cronaca, XII, ch. 27. ؛ R.S. Lopez, "Mediaeval European Trade with the Far East", Journal of Economic History, III (1943).

الصينية إلى ذروة قوتها فى القرن السابع تلقت ضربات شديدة، وفى عام ٧٥١ أوقف العرب التوسع الصينى فى آسيا الوسطى (موقعة تلاس)، وفيما بين سنتى ٧٥٥و٧٦٣ التمس الأباطرة بعد أن طردتهم الثورة من عاصمتهم معونة الأوجور لاستعادة المدينة وكان ذلك علاجاً أسوأ من المرض نفسه ، وفى ٧٥٨ دمر المسلمون كانتون وأحرقوها وليست هذه الأحداث بالظروف الصالحة لاستمرار العلاقات التجارية . ولكن الموقف تحسن تدريجاً فى القرن التاسع وفى الواقع أصبحت الأدلة على وجود التوابل فى أوروبا الغربية أقل ندرة فى ذلك القرن(١) .

جامعة وسكونسن

---

(١) يجب أن ندخل فى حسابنا عاملا اهتم به Pavlova اهتماماً خاصاً وهو : المنافسة القائمة فى السوق العربية الداخلية . وقد أدى قيام الحضارة العربية إلى ارتفاع مستوى الحياة فى اقاليم برمتها وزاد (الطلب) على التوابل فى بعض أجزاء الخلافة التى لم تكن تباع فيها التوابل قبل الفتوح العربية . ولكن يبدو أن (العرض) فى هذه السلع كان دائماً فى مستوى أقل من الطلب فى خلال العصر الوسيط حتى القرن الثالث عشر ، وأجمع التجار العرب فى القرن التاسع على أن منتجات الصين كانت غالية ونادرة حتى فى قلب الخلافة ، ويحتمل أن التوابل كانت تباع كلها تقريباً فى العاصمة العربية قبل وصولها إلى أوروبا . وعلى ذلك فانه يحتمل أن الفتوح العربية قد أدت بطريق غير مباشر إلى انقاص كمية بعض التوابل فى الغرب بسبب تأثير هذه الفتوح فى رفع مستوى الحياة فى الشرق الأدنى . ولكن هذا لا يتضمن القول بوجود نقص فى التجارة مع أوروبا بالنسبة للسلع التى لم يكن العرض فيها أقل من الطلب ومثل هذه السلع كانت تؤلف الجانب الأكبر من التجارة الدولية .